



جامعة أحمد دراية – أدرار- الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

أهمية التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات  
الاقتصادية

إشراف الدكتور

إعداد الطلبة

بوكاري نعيمة

د/ مدياني محمد

اسباعي زينب

لجنة المناقشة

(رئيسا)	استاذ التعليم العالي .....	عبد الرحمان عبد القادر
(مقررا ومشرفا)	استاذ محاضراً .....	مدياني محمد
(مناقشا)	استاذ محاضر ب .....	بن ديبة يمينة

الموسم الجامعي

2021-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République algérienne populaire et démocratique  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR  
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE  
Service de recherche bibliographique  
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021



جامعة احمد دراية - ادرار  
المكتبة المركزية  
مصلحة البحث البليوغرافي  
الرقم.....م.م/م.ب.ب.ج.أ/2021

## شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): مد ياني محمد  
المشرف على مذكرة الماستر.  
الموسومة بـ: أهمية التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة الاقتصادية  
من إنجاز الطالب(ة): يوكاري نعيمة  
و الطالب(ة): احياء زينب  
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
القسم: العلوم الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد تقديري ونبي  
تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.  
ويمكنهم إيداع النسخ الورقية (02) والالكترونية (PDF).

- امضاء المشرف

ادرار في : 27 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:-

صليتي عبد الكريم

رئيس قسم العلوم الاقتصادية  
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج



ملاحظة: لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

# الشكر والتقدير

الحمد لله الوهاب الذي هدانا طريق الصواب، ووفقنا لإنجاز

هذا العمل، كما نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان،

والإعتراف بالجميل، لمن سعى جاهدا للإشراف على عملنا،

وأمدنا بتوجيهاته وإرشاداته رغم كثرة إنشغالاته،

الأستاذ المشرف الدكتور مدياني محمد،

كما لايسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير

إلى كل أستاذ ساعدنا في مشوارنا الدراسي،

ونخص بالذكر الدكتورين عبد الرحمان عبد القادر وخيرجة حمزة،

وإلى كل من ساندنا ووضع بصمة علم في أذهاننا.

أسأل الله لهم خير الجزاء على ماأمدونا به من عطاء.



# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من جعل الله رضاه من رضاهما، الوالدين الكريمين

حفظها الله وبارك في عمرهما.

إلى إخواني وأخواتي كلا بإسمه.

إلى كل الأحباب، والأقارب، والأصدقاء كل حسب قدره.

إلى الأسرة الجامعية، كلا برتبته.

إلى جميع من قدم لي يد العون في بناء مستقبلي وتحقيق آمالي.

## المخلص:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

يتضمن بحثنا موضوع أهمية التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات الاقتصادية كل من مقدمة وخاتمة وفصلين، إذ يحتوي الفصل الأول على دراسة نظرية وتشتمل على مبحثين، فالأول حول الأدبيات النظرية والمتمثلة في مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والأزمات المالية، بينما الثاني حول الدراسات السابقة في الموضوع، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية تشتمل على الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة البحثية وكذا تحليل المعطيات والنتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن منهج التمويل في المصارف الإسلامية يقوم على المعاملات الأخلاقية المستوحاة من الهدى الإلهي وتجسد هذه المعاملات في استخدام صيغ تمويلية تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وأخرى تعتمد على المداينة بالإتفاق بين المصرف وعملائه، وخدمات مصرفية إجتماعية.

**كلمات مفتاحية:** التمويل الإسلامي، الأزمات الاقتصادية، المصارف الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، الأزمة المالية العالمية 2008.

## Summary

Praise be to God, Lord of the Worlds, and blessings and peace be upon the sender as a mercy to the worlds, our master Muhammad and his family and companions all. And after:

Our research includes the topic of the importance of Islamic finance in facing economic crises, both an introduction, a conclusion, and two chapters, as the first chapter contains a theoretical study and includes two topics, the first is on theoretical literature represented in general concepts about Islamic finance and financial crises, while the second is on previous studies on the topic. The second chapter is an analytical study that includes the method and tools used in the research study, as well as the analysis of data and results.

The study found that the method of financing in Islamic banks is based on ethical transactions inspired by the divine guidance, and these transactions are embodied in the use of financing formulas based on sharing in profit and loss and others based on indebtedness by agreement between the bank and its clients, and social banking services.

Key words: Islamic finance, economic crises, Islamic banks, Islamic financing formulas, global financial crisis 2008.

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء.....
	الشكر.....
	ملخص.....
	قائمة المحتويات.....
أ	المقدمة.....
3	الفصل الأول : التمويل الإسلامي كآلية لمواجهة آثار الأزمات المالية.
4	تمهيد.....
5	المبحث الأول : مدخل نظري لدور التمويل الإسلامي في علاج الأزمات الإقتصادية... المطلب الأول : نبذة تعريفية عن التمويل الإسلامي والأزمة المالية العالمية.....
5	المطلب الثاني: ضوابط التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية.....
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
22	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....
22	المطلب الثاني:مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.....
24	خلاصة الفصل.....
25	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور التمويل الإسلامي في الحد من آثار الأزمة المالية... تمهيد.....
26	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....
27	المبحث الثاني : تحليل النتائج.....
31	خلاصة الفصل.....
45	الخاتمة.....
47	قائمة المراجع.....
50	الملاحق.....
54	



# مقدمة

**مقدمة:**

يعتبر الإقتصاد أهم العلوم التي يمكن من خلالها النهوض بالأمم وِإنعاش الحضارات، ولغرض تحقيق التنمية المستدامة لهذا النظام ودفع عجلته نحو الأمام ينبغي السعي وراء تحقيق أسمى وأهم أهدافها والمتمثل في تعظيم الأرباح، حيث اختلفت الآراء والسبل في تحصيلها، إذ أن الدول الرائدة في الإقتصاد العالمي تعتمد على مبدأ استيلاد الأموال من خلال استثمارها في الأسواق المالية وتحقيق فوائد ضخمة جراء عمليات بيع الأموال ومبادلة بعضها ببعض، إلا أنه في ظل هذا النظام تعرضت المنظومة الاقتصادية لعدة صدمات وهزات عنيفة تؤثر على المدى الطويل وعلى الإقتصاد ككل، وبانتشار الوعي التحليلي والبحث في أسباب الضغوطات الإقتصادية ومدى خطورتها على القطاعات التنموية، إتضح بأن هناك معجزة تجسدت في صمود المصارف الإسلامية وتحديها للأزمة رغم هلاك بقية القطاعات، مما أثار فضول المحللين الإقتصاديين حول المنهج التمويلي المتبع من قبل هذه المؤسسات المالية وهو ما جعل آمالهم تنصب نحو الإقتصاد الإسلامي وأوصلهم إلى حقيقة أن الأموال لا تلد نفسها، بينما الأعمال هي التي تلد الأموال. وتتمحور إشكالية دراستنا حول:

ما مدى نجاعة أساليب التمويل الإسلامي في معالجة الأزمات الإقتصادية؟

ويتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون درعا واق للإقتصاد ضد وقوع الأزمات؟
- ماهي إسهامات المصارف الإسلامية في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية 2008 ومنع انتشارها؟

**فرضيات البحث:**

- يعتبر المنهج التمويلي الإسلامي الحل المناسب للحد من وقوع الأزمات.
- يمكن التصدي للأزمات من خلال تغيير قواعد وأساليب النظام المالي.

**مبررات إختيار موضوع البحث:**

تم إختيار هذا الموضوع بسبب ظهور البنوك الإسلامية مؤخرا، وبداية نشاطها حديثا، ولكون الأزمة المالية العالمية 2008 آخر أزمة مست البنوك.

**أهداف البحث:**

- بيان مكانة التمويل الإسلامي في حفظ كيان الإقتصاد العالمي.
- معرفة مدى إمكانية التمويل الإسلامي من مواجهة الأزمات الإقتصادية.

**أهمية البحث:**

وتتأتى هذه الأهمية في التعرف على مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في حل المشاكل والتصدي للأزمات الإقتصادية.

**حدود البحث:**

ترتكز دراستنا البحثية على مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تبني المنهج التمويلي الإسلامي من قبل البنوك والمؤسسات الدولية. - اعتمدنا في دراستنا على بيانات البنوك الإسلامية السعودية والمتمثلة في كل من بنك الراجحي، بنك الجزيرة وبنك البلاد السعودي، بتجميع تقارير هاته البنوك خلال الفترة (2005 - 2013).

**منهج البحث:**

يهدف الوصول للنتائج المطلوبة، قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم العامة حول الأزمات الاقتصادية والتمويل الإسلامي وكيفية تعامل الاقتصاد الإسلامي مع الأزمات الاقتصادية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لمعطيات ثلاث بنوك إسلامية سعودية بالإستعانة بمؤشرات الأداء المالي.

**صعوبات البحث:**

كأي بحث من البحوث نجده لا يخلو من العوائق والصعوبات إذ واجهنا منها: غلق المكتبات الداخلية للإجراءات الوقائية المطبقة ضد وباء كورونا، التي لم تفتح إلا في الآونة الأخيرة، كما تلقينا صعوبة في الحصول على إحصائيات حديثة عن موضوع دراستنا.

**هيكل البحث:**

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول الموسوم بعنوان التمويل الإسلامي كآلية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية إلى مبحثين، الأول يدرس مدخل نظري لدور التمويل الإسلامي في علاج الأزمات المالية مكونا من مطلبين، والمبحث الثاني حول الدراسات السابقة للموضوع وهو أيضا بمطلبين.

أما الفصل الثاني يتضمن الدراسة التطبيقية والتي تمثلت في تحليل معطيات إحصائية لثلاث بنوك سعودية، ويندرج تحته مبحثين، يحتوي الأول على الطريقة والأدوات تتناول النموذج والمتغيرات، ويحتوي الآخر على تحليل النتائج.

# الفصل الأول

التمويل الإسلامي كآلية لمواجهة آثار الأزمة  
المالية العالمية

**تمهيد:**

شهد الإقتصاد العالمي خلال مراحل تطوره العديد من الأزمات المالية والإقتصادية، والتي نشأت عن أسباب مختلفة أو تكون لها نفس الأسباب أحيانا، مما أثار قلق الباحثين الإقتصاديين حول النظام القائم، ما دفع بهم للبحث عن حلول تسد الثغرات وتقلل من الصدمات، حيث تم اللجوء في بادىء الأمر إلى النظريات الإقتصادية المتناقدة، فلم يكن ذلك مجد للخروج من تلك الأوضاع الحرجة، إلى أن ظهر الإقتصاد الإسلامي بآلياته وأساليبه، فكانت الطريقة التمويلية الإسلامية أداة ناجحة للتخفيف من حدة الأزمات التي كانت تهدد إقتصاديات العالم، وقد تناول الفصل مبحثين، الأول بعنوان الأدبيات النظرية حول مكانة التمويل الإسلامي في علاج الأزمات المالية، وأما الثاني فيتضمن الدراسات السابقة للموضوع.

## المبحث الأول: مدخل نظري حول مكانة التمويل الإسلامي في علاج الأزمات المالية

بعد التأثيرات السلبية التي مست الإقتصاد العالمي جراء انفجار الأزمة المالية العالمية، والجهود المتكررة في البحث عن سبيل للخروج منها، جاءت المعاملات المصرفية الإسلامية كوسيلة بديلة عن أساليب التمويل التقليدي التي كانت من بين أسباب وقوعها.

### المطلب الأول: نبذة تعريفية عن التمويل الإسلامي والأزمة المالية العالمية.

أولاً: التمويل الإسلامي:

#### 1. مفهوم التمويل الإسلامي:

1. تعريف التمويل: نقل القدرة التمويلية، أو الفوائض المالية من فئات الفائض الى فئات العجز.<sup>1</sup>
2. تعريف التمويل الإسلامي: هو عبارة عن تقديم المال نقداً أو عينا من مالكة الى آخر ، لديره و يتصرف فيه طلبا للربح، مقابل عائد يتفقان عليه، وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية.<sup>2</sup>
- ويعرف أيضا بأن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا، وفق طبيعة عمل كل منهما ، ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.<sup>3</sup>

من خلال التعريفين السابقين نستخلص بأن التمويل الإسلامي؛ هو تقديم مال مملوك من مالكة لشخص آخر ليتصرف فيه، وفق ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق أرباح مباحة تقسم بينهما ، حسب ما يتفقان عليه وطبيعة عمل كل منهما.

#### 2. خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بالعديد من الخصائص أهمها:<sup>4</sup>

- ✓ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب عليه ، ومنه زيادة الاستثمار والتوظيف واستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الإقتصادية.

<sup>1</sup> إبراهيم متولى حسن المغربي، الآثار الإقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص26.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2008، ص35.

<sup>3</sup> محمد بن باحمد بابا وموسى، تمويل البنوك الإسلامية لشراء السلع الاستهلاكية "بنك البركة الجزائري نموذجا"، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة و الإقتصاد، قسم الإقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2012، ص25.

<sup>4</sup> بطاهر بختة، بوطلاحة محمد، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية لعدة فروع لبنك البركة، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 141.

- ✓ تحقيق معدل أمثل للنمو الإقتصادي في المجتمع من أجل زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية، يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين من الناحية المادية والمعنوية.
- ✓ يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات، باعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة، من خلال تحمل مخاطر الإستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بجهد من العملية الإنتاجية.
- ✓ العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول ، إذ تلتزم المصارف الإسلامية بتنمية الأموال التي بحوزتها، سواء كانت للمساهمين أو للمودعين.

### 3. أهداف التمويل الإسلامي:

تتجلى أهداف التمويل الإسلامي فيما يلي:<sup>1</sup>

- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية.
- تلبية طلبات فئات من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية.
- تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تحقيق التكافل الإجتماعي.

### 4. أهمية التمويل المصرفي الإسلامي:

تكمن أهمية التمويل المصرفي الإسلامي فيما يلي:<sup>2</sup>

❖ **بالنسبة للعملاء:** يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية، التي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن:

- فالتمويل قصير الأجل، يستخدم لتمويل الفجوات التمويلية، التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة بدلا من الإلتجاء الى زيادة رؤوس أموالهم، وإدخال شركاء جدد معهم ومشاركتهم الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج... الخ.
- التمويل متوسط الأجل، وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة، كإجراء عماد وآلات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية، مبنية في إجراء عمر إنتاجي للآلات.
- التمويل طويل الأجل، ويستخدم لتمويل اقتناء الأصول الثابتة، من آلات ومعدات، أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق وغيرها، أو إنشاء مباني عنابر إنتاج.

<sup>1</sup> طيوان حمزة، مداخلة بعنوان أهمية تبني التمويل الإسلامي كإستراتيجية حديثة لتشجيع التنمية الإقتصادية. دراسة حالة السودان 2002 . 2016، ورقة علمية منشورة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول بعنوان تحديات تمويل الإستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة. رؤية إسلامية (الجزء الثاني)، جامعة تيسة، 2019، ص550.

<sup>2</sup> محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص 74-75.

❖ بالنسبة للبنك: يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال:

- العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتحقيق فوائد لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين، وعلى المساهمين في رأس مال البنك.
- جعل البنوك الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية.
- يساهم في المجالات المختلفة التي تتطلبها حاجة الجماعة، إذا أحسن استخدامها وتوجيهها ورسخ في ضمير الأفراد والمؤسسات المالية توظيفها بالضوابط الإسلامية في جوانبها المختلفة، طبقاً للفترة التي تناسب كل مشروع، سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة أجل.

❖ بالنسبة للإقتصاد القومي: يساهم التمويل في مقابلة الإحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط

الإقتصادي، بما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، بما يساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

❖ إرتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل الإسلامية بالملكية: فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي

وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الإستغلال.

❖ إرتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الإستثمارية بانتقال الملكيات وتدفق تيار السلع: وهذا

الأسلوب يقلل من الطرق الربوية، التي تحول الإقتصاد إلى اقتصاد رمزي بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع والخدمات تتطلب انتقال، وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية.

## 5. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

يوجد نوعين من مصادر أموال المصارف الإسلامية هما:<sup>1</sup>

✓ المصادر الداخلية: تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال وتنقسم بدورها أيضا الى ثلاث أقسام وهي:

1. حقوق المساهمين: وتتكون من رأس المال، الإحتياط، والأرباح المحتجزة، فيمثل رأس مال المصارف الإسلامية الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائها مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة، وتعتبر الإحتياطيات عن المخصصات المقطعة من حصص المساهمين في الأرباح أو الفائض، ويوجد نوعين من الإحتياطيات والممثلة في الإحتياطي القانوني والإحتياطي الإختياري، وأيضا تمثل الأرباح المحتجزة عن أرباح يتم احتجازها للسنوات المالية التالية، بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية على ذلك قصد تحقيق أهداف مالية.

<sup>1</sup> حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص 121-122.

2. المخصصات: هي مبالغ تخصم من الدخل لإظهار الموجودات بالقيمة المتوقع

حصولها، أي يحتجز من أجل استهلاك أو بتحديد النقص في قيمة الأصول.

3. القروض الحسنة من المساهمين: وتتاح لدى المصارف الإسلامية من المساهمين.

✓ المصادر الخارجية: تمثل النسبة الأكبر من إجمالي مصادر الأموال، وتشمل كل من:

1. حسابات العملاء: و تنقسم بدورها الى:

أ - الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب: الحسابات الجارية ؛ هي حسابات تفتح لفائدة الاشخاص

الذين يرغبون بحفظ أموالهم أو الحصول على خدمات الدفع أو التحويل والتعاملات التجارية، أما

الحسابات تحت الطلب قد يفصلها بعض البنوك عن الحسابات الجارية لأن أصحابها عادة من

صغار المودعين أو من الذين يحفظون أموالهم لمدة محددة ولا يحتاجون للسحب منها باستمرار،

لذلك لا يعطي أصحاب هذه الحسابات دفاتر شيكات.

ب - الحسابات الإستثمارية: يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة باستثمار الأموال التي

يودعها العملاء، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم" مالم يقصر البنك أو يتعدى

على المال.

2. صكوك الإستثمار: تعد بديل شرعي لشهادات الإستثمار والسندات، حيث أن المال من طرف أصحاب

الصكوك والعمل من طرف البنك، وتأخذ هذه الصكوك الأشكال التالية:

أ - صكوك الإستثمار المخصصة لمشروع محدد: يقوم المصرف باختيار أحد المشروعات التي يرغب

في تمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع وي طرحها للإكتتاب العام مع تحديد مدة

الصك حسب مدة تقدير المشروع.

ب - صكوك المقارضة المخصصة: يقوم البنك بدراسة عدة مشروعات ، ثم يقوم بتمويل ما تم اختياره عن

طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدى، ويكتتب أصحاب المدخرات في هذا المشروع ليصبح

شريكا فيه حسب ملكيته.

ت - صكوك الإستثمار المخصصة لنشاط معين: يقوم البنك باختيار أحد الأنشطة ويصدر ما يقابلها من

صكوك استثمار، وي طرحها للإكتتاب العام ثم يحدد مدة الصك من سنة إلى ثلاث سنوات.

ث - صك الإستثمار العام: يصدر البنك صكوك محددة المدة ، وغير محددة لنوع النشاط بعائد كل ثلاثة

أشهر، وت طرح للإكتتاب العام.

3. شهادات الإيداع: تمثل أحد مصادر الأموال الخارجية متوسطة الأجل، ويتم إصدارها بفئات

مختلفة على سبيل المضاربة، وتتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات ويوزع العائد نهاية الفترة.

4. صناديق الإستثمار: يقوم البنك باختيار أحد مجالات الإستثمار المحلية أو الدولية، وينشئ لهذا الغرض

صندوق ي طرحه للإكتتاب العام على المستثمرين، ويأخذ البنك نسبة من الأرباح مقابل إدارته للصندوق،

وعادة ما يتم توكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة الصندوق.

## 6. صيغ التمويل الإسلامي:

للمويل الإسلامي مجموعة من الصيغ تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

### 1. الصيغ القائمة على المشاركات:

✓ تعريفها: هي تقديم المصرف والعمل المال بنسب متساوية أو متفاوتة ، من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيب من الأرباح، وتقسّم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يشترط خلاف ذلك.

✓ أنواعها: تنقسم الى قسمين هما: المشاركة الدائمة والمشاركة المنتهية بالتملك.

فالمشاركة في رأس المال (المشاركة الدائمة): تعني أن يشارك المصرف شخصا أو أكثر في إحدى المشاريع، وذلك بتقديم جزء من رأس المال، والمشاركة فيما يحققه من ربح أو خسارة. والمشاركة المنتهية بالتملك: تعني أن يشارك المصرف في رأسمال مشروع معين، كمشروع النقل أو الإسكان، مع وعد من المصرف أن يقوم ببيع أسهمه إلى شركائه، ووعد من الشركاء بشراء أسهم المصرف دفعة واحدة أو على دفعات بحسب الشروط المتفق عليها.

### ○ صيغة المضاربة:

✓ التعريف: هي أن يدفع أحد الطرفين (المصرف) ماله إلى آخر (العميل) ليتاجر فيه والربح بينهما.<sup>1</sup> أنواعها: للمضاربة ثلاث أنواع المتمثلة في المضاربة المقيدة، المضاربة المركبة ، والمضاربة المطلقة . فالمضاربة المقيدة تكون مقيدة بزمان أو مكان أو نوع معين من التجارة. والمضاربة المركبة (المزدوجة) هي أن يدفع المضارب المال لشخص آخر مضارب فتجتمع مضاربتين في مال واحد.

أما المضاربة المطلقة فهي لم تقيد بزمان أو مكان، ولم يبين العمل فيها و لا صفته ولا من يتعامل معه المضارب فتكون للعامل حرية التصرف في البيع و الشراء بما يرى فيه المصلحة من غير تحديد زمان أو مكان أو نوع العمل.<sup>2</sup>

### ○ صيغة المزارعة:

✓ تعريفها:

هي عقد على بيع الخراج منه، أي عقد بين طرفين مالك الأرض والعامل فيها بحيث يكون للعامل نصيب مما يخرج منها مقابل جهده، بحسب ما يتفقان عليه.

<sup>1</sup> نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، اردن، 2014، ص ص 4847.

<sup>2</sup> حمد بن عبد الرحمان الجنيدل ايهاب حسن أبو دية، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 179.173.169.

✓ شروط صحة عقد المزارعة:

- أ - أهلية العاقدين.
- ب - مدة العقد يشترط أن تكون معلومة في رأي المالكية.
- ت - صلاحية الأرض للزراعة.
- ث - التخلية بين الأرض والعامل.
- ج - أن يكون الناتج مشتركا مشاعا بين العاقدين تحقيقا لمعنى الشركة.
- ح - بيان من عليه البذر منعا للمنازعة، وإعلانا للمعقود عليه.
- خ - بيان نصيب كل من العاقدين سواء من قدم البذر أو من لم يقدمه.
- د - بيان جنس البذر ليصير الأجر معلوما.<sup>1</sup>

○ صيغة المساقاة:

✓ **التعريف:** هي أن يدفع الرجل كرمه أو حائط نخله مثلا لمن يكفيه القيام بما يحتاج إليه من السقي والعمل على أن ما أطمع الله من ثمرها بينهما نصفين أو على جزء معلوم من الثمرة.<sup>2</sup>

✓ **شروطها:** يشترط في المساقاة ما يشترط في أركانها "الصيغة، العاقدان، المحل" بالإضافة إلى:

أ - **المساقاة خلافا للمزارعة تلزم بمجرد التعاقد:** و ليس بالشروع في العمل، قال الإمام الخرشي - رحمه الله -: "والمساقاة جائزة لازمة عند جمهور الفقهاء" وقال ابن رشد - رحمه الله -: "والمساقاة عند مالك من العقود اللازمة باللفظ بالعمل".

ب - **يشترط العلم بالبستان:** أما بالرؤية أو الوصف.

ت - **المساقاة عند الإمام مالك - رحمه الله - من العقود الموروثة:** لاتنتهي بموت أحد المتعاقدين.

ث - **يجب الإتفاق مسبقا على كيفية تقسيم الناتج:** وأن يكون نصيب كل منهما جزءا شائعا كالنصف، أو الثلث، أو الربع ولا يصح أن يكون من غير الثمر.

ج - **أن يمضي العقد قبل بدو صلاح الثمر:** لأن الثمر بعد بدو صلاحه لا يحتاج إلى عمل والعامل في المساقاة يستحق نصيبه بالعمل.

<sup>1</sup> ميلود زنكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصاد، قسم الاقتصاد و الإدارة، كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، ص 254.255.

<sup>2</sup> حمدي عبد الحميد عبد القادر، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، دراسة فقهية تطبيقية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 39.

ح - أن يكون الأصل مئثرا أي ماتجني ثماره: واحترز الفقهاء مما يخلف بالقطع كالبقول والقصب والموز.<sup>1</sup>

## 2. صيغ المداينات:

### ○ صيغة المرابحة:

✓ تعريفها: هي إتفاق على التباين بئمن يوازي رأس المال الأصلي، أي سعر التكلفة مضافا إليه الربح بمقدار مقطوع محدد أو بنسبة مئوية معينة.<sup>2</sup>

✓ أنواعها: تنقسم إلى نوعين وهما:

النوع الأول: بيع المرابحة: يشترط في هذا النوع من البيوع:

أ - علم المشتري بالئمن الأول.

ب - علم المشتري (العميل) و البائع (البنك) بالربح.

ت - أن يكون رأس المال من المئثيات كالمكيات.

ث - ألا تكون المرابحة في بيع الأموال الربوية بجنسها.<sup>3</sup>

النوع الثاني: بيع المرابحة للآمر بالشراء: الفرق بين هذا النوع من المرابحة والنوع الأول هو ملكية السلعة المبيعة للبائع (البنك) وقت التفاوض، إذ يشترط الامتلاك في البيع الأول، أما في الثاني فان البائع (البنك) لايمتلك السلعة وقت التفاوض.

### ○ صيغة الاجارة:

✓ تعريفها: هي تملك منافع شيء مباحة لمدة معلومة بعوض.<sup>4</sup>

✓ أنواعها:

1. الإجارة التشغيلية: يقوم البنك الإسلامي وفق أسلوب الإجارة باقتناء وحيازة الموجودات والممتلكات المختلفة التي تلبي حاجات الجمهور (العملاء) ويعمل على تأجيرها إلى من يرغب بالانتفاع بها، واستيفاء هذه المنافع خلال مدة معينة يتفق عليها، وفي نهاية هذه المدة يسترد البنك حيازة تلك الموجودات وتأجيرها من جديد، إذ تبقى ملكية العين وفق هذا الأسلوب بيد المصرف الإسلامي الذي يستمر في تأجيرها، وهو يتحمل مخاطر انخفاض الطلب عليها نتيجة حدوث تغيرات جديدة في سوق المنافع المتولدة عنها أو في كفاءة

<sup>1</sup> شعيب فيلالي، أهمية التمويل الإسلامي في معالجة اختلالات السوق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والإقتصاد، قسم الإقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 2011-2012، ص 26.

<sup>2</sup> [www.alriyadh.com\\_30/05/2021\\_11\\*43](http://www.alriyadh.com_30/05/2021_11*43).

<sup>3</sup> مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن . عمان، 2012، ص 275.274.273.

<sup>4</sup> عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، جدة، 2000، ص 21- 22.

عملها بفعل التطور التقني السريع، وتنقسم التجارة التشغيلية إلى قسمين هما: الإجارة المعينة والإجارة الموصوفة في الذمة.

2. الإجارة التملكية: تعرف على أنها عملية إيجار تنتهي بتملك المستاجر للعين المؤجرة، وهي تعتبر من الأساليب المستحدثة التي طبقتها البنوك الإسلامية، إذ أنها تقيد على عكس الإجارة التشغيلية، بعدم رغبة المصرف بشراء الأصول والممتلكات التي سيعمل على إيجارها، وإنما تنطلق عملية شراء تلك الأصول تجارياً لطلب أحد العملاء بتملك أحد الأصول عن طريق الإيجار المنتهي بالتمليك، وبالتالي يتم نقل ملكية الأصول المؤجرة في نهاية فترة الإجارة من البنك المؤجر إلى العميل المستأجر بناء على وعد بذلك.<sup>1</sup>

○ صيغة السلم:

✓ هو بيع أجل بعاجل أو بيع شيء موصوف في الذمة، أي أنه يتقدم فيه رأس المال و يتأخر المثمن لأجل.<sup>2</sup>

✓ أنواعه: ينقسم بيع السلم إلى قسمين هما السلم البسيط والسلم الموازي.

فالسلم البسيط يستخدم في تمويل الصناعات الزراعية كإنشاء محفظة استثمار عن طريق السلم لتمويل صناعة السكر أو الأرز وغيرها من المحاصيل القابلة للتصنيع.

و السلم الموازي هو أن يسلّم المصرف بضاعة و يسلمها الى الطرف الثالث في وقت الأداء و إن لم يسلّمها أحضرها من السوق.<sup>3</sup>

○ صيغة الإستصناع:

✓ التعريف: هو عقد بيع بين الصانع الذي يقوم بالصناعة وبين الشخص المستصنع الذي يطلب هذه الصناعة إذ أن هذه الأخيرة لم يتم تصنيعها بعد، على أن يتم تصنيعها مستقبلاً وفق مواصفات معينة يحددها المشتري النهائي لهذه الصناعة على أن يقوم بتسليمها في أجل محدد وبثمن محدد ، شريطة أن يكون الصانع مالكا للمادة الأولية.

✓ أشكال الإستصناع: ينقسم الإستصناع إلى نوعين وهما:

1. إستصناع عادي: يرتبط بالصانع والمستصنع ويتم بمرحلتين، الأولى إبرام العقد مع طالب الأصل والثانية إنجاز العمل المطلوب، وعندما يكون المصرف هو الصانع قد يقوم ببيعه بالتقسيط عند الإنتهاء من العمل وتسليم ما صنعه.

<sup>1</sup> محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار رؤية، دون طبعة، المعمورة. الاسكندرية، 2011، ص 209.204.

<sup>2</sup> مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، دون طبعة، الجزائر، 2007، ص 180.

<sup>3</sup> هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 80.79.

2. إستصناع موازي: بعد عقد الإستصناع بين المصرف والعميل يقوم المصرف بعقد اتفاق

آخر مع طرف آخر ليقوم بعملية الصناعة المطلوبة.<sup>1</sup>

ثانيا: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها:

### 1. تعريف الأزمة:

هي اللحظة الحرجة ونقطة التحول التي تتعلق بالمصير الإداري للمنظمة وتهدد بقاءها ، وغالبا ما تتزامن الأزمة مع عنصر المفاجأة، مما يتطلب مهارة عالية لإدارتها والتصدي لها.<sup>2</sup>

### 2. تعريف الأزمة الاقتصادية:

هي عبارة عن اضطراب فجائي يطرا على التوازن الإقتصادي، ضمن قطر أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والإستهلاك.<sup>3</sup> وتعرف أيضا على أنها فترات اضطرابات عنيفة، واختلالات إقتصادية حادة، تقطع سير عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع، التي تظهر الفرق الشاسع بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب المحقق.<sup>4</sup> ❖ ويمكن أن نعرفها على أنها اختلالات فجائية عنيفة تهز كيان الإقتصاد المتوازن، وتستلزم مواجهتها توفر تحليل فني ومهارات عالية.

### 3. الأزمة المالية (15 سبتمبر 2008):

تعد الأزمة المالية العالمية (2008) أسوأ أزمة مالية عالمية منذ مائة عام، أزمة ضربت الإقتصاد بصورة واضحة بعد انفجار أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وأحدث ما يشبه زلزالا ماليا وإقتصاديا.<sup>5</sup>

#### • مفهوم الأزمة المالية العالمية:

هي عبارة عن تغير حاد يؤدي إلى تدهور المؤشرات المالية كلها تقريبا خلال المدى القصير سواء من خلال حدوث تدهور في أسعار الفائدة أو الأصول ( الأسهم والعقارات والأراضي) ويكون ذلك مصحوبا بتزايد حالات الإعسار التجاري وانهيار المؤسسات المالية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 175 - 178.

<sup>2</sup>عواطف قاعد العتيبي و لينا سليمان الخليوي، المنهج الإسلامي في إدارة الأزمات، المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية، لعدد 4، يوليو 2018، ص 151.

<sup>3</sup>فهد خليل زايد، فن إدارة الأزمات الإقتصادية-العولمة وبداية الإنهيار، دار يافا العلمية، الطبعة الأولى، 2012، عمان، ص 161.

<sup>4</sup>خاطر سعدية، التمويل الاسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2\_محمد بن احمد، 2014 - 2015، ص 07.

<sup>5</sup>رمزي محمود، الأزمات المالية و الإقتصادية في ضوء الرأسمالية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2012، ص 29.

<sup>6</sup>مرتضى محمد عبد اللطيف، أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع تكنولوجيا المعلومات، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص 09.

- أسباب الأزمة المالية العالمية:
  - ❖ طبيعة النظام الرأسمالي الذي يعمل في ثناياه أزمات دورية وهي ملازمة له في جميع مراحل تطوره، وذلك بسبب الخلل بين العرض والطلب.
  - ❖ التحول في طبيعة الإقتصاد العالمي من إقتصاد حقيقي إلى إقتصاد رمزي يعتمد على المضاربة بالأصول المالي (أسهم، سندات، أوراق تجارية ونقود....).
  - ❖ تعطيل آليات التصحيح التي تم الإتفاق عليها بين ممثلي 44 دولة عام 1944 وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع نظام نقدي دولي جديد يجنب العالم الأزمات المالية والإقتصادية التي ألمت به في ثلاثينات القرن الماضي.
  - ❖ الجوانب الأخلاقية والسلوكية للأزمة، إذ تؤكد أنه من أهم أسباب الأزمة المالية السلوك غيبي السوي مثل الطمع، الجشع، الهلع، الكذب، الإحتيال وإعطاء المعلومات المضللة، وهذا ما قام به المتعاملون في المجال المالي.
  - ❖ التوسع في حجم الإقراض والإقتراض.
  - ❖ أزمة الرهن العقاري في الو م أ أو غيرها من البلدان كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إندلاع الأزمة المالية العالمية.<sup>1</sup>
- نتائج الأزمة المالية العالمية:
  - ❖ تعرض العديد من البنوك لخسائر، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، ما نتج عنه لجوء البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال قصد تخفيف الأزمة.
  - ❖ شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم لانخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007، ما أدى إلى خفض السيولة لدى البنوك.
  - ❖ امتداد الأزمة إلى مناطق مختلفة من العالم ، فظهر انخفاض وتراجع أسعار العقارات ومعدل النمو.
  - ❖ أطلقت العديد من الشركات الاوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة عليها، واتسع تأثير الأزمة ليشمل عدة قطاعات مثل الصناعات الدوائية والبناء.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية الراهنة ( أحداثها - أسبابها - تداعياتها - إجراءاتها)، دار اليازوري، الطبعة الأولى، 2011، عمان، ص 111. 120.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي، دون طبعة، الاسكندرية، 2010، ص ص 262. 263.

المطلب الثاني: ضوابط التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

أولاً: الوقاية من الأزمات الاقتصادية:

تتمثل المناعة الوقائية للبنوك الإسلامية ضد الأزمات الاقتصادية فيما يلي:<sup>1</sup>

1. **الإستناد إلى العقيدة الإسلامية:** تعتمد فلسفة البنوك الإسلامية على مبدأ أن ملكية الإنسان مقيدة بما حدده الله تعالى للكون، كونه مالكه، فليس للإنسان حق التصرف المطلق للمال، بمقتضى أنه مستخلف فيه، فالمال أصلاً يعود إلى ملك الله، فإن الإنسان مطالب بإنفاق المال في المواقع أو المواطن التي يرضاها الخالق عز و جل، وهو كذلك مطالب بأن ينميهِ بالوسائل التي شرعها له.
2. **إستبعاد الفوائد الربوية في المعاملات المالية:** أول ما بني عليه الإقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في تعاملاتهم قاعدة تحريم الربا، فهي شرط أساسي وضروري للحكم على أن البنك إسلامي للهولة الأولى قبل النظر في الشروط الأخرى، فقد أجمع الفقهاء والعلماء على أن الفوائد المصرفية هي الربا بعينه، وهو محرماً في القرآن والسنة، إذ أن التصور الإسلامي يقوم على إعتبار المال وسيلة لا غاية، فالنقود ليست سلعة ولا يمكنها أن تلد النقود من ذاتها.
3. **الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية:** تبتعد البنوك الإسلامية عن كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، ويدخل في هذا النطاق العام تحريم الحلال في كسب المال، وأي خروج عن هذا النطاق هو خروج عن طاعة الله، فلا يعقل أن يمول البنك الإسلامي أو أن يستثمر في مشروع يجلب المفسدة للمجتمع أكثر من نفعه له، كإنتاج الخمر مثلاً.
4. **الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** تعتمد البنوك الإسلامية على الإستثمار بالمشاركة ربحاً و خسارة، كسباً و غرمًا، بدلاً من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان، وقاعدة الغنم بالغرم؛ ويقصد بهاتين القاعدتين أن الحصول على المنفعة أو المكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وعلى أساسهما تتوقف عملية توزيع النتائج المالية.
5. **عناصر مناعية أخرى:** وتتمثل في:
  - أ - تحتل الودائع بالمشاركة في البنوك الإسلامية المكانة الأولى عكس البنوك التقليدية التي تحتل فيها الحسابات الجارية المرتبة الأولى، وهذا الأمر يجعلها أقل عرضة لخطر السيولة، كما أن أصحاب الودائع بالمشاركة يدركون مسبقاً عند إيداعهم لأموالهم بأنهم سيتحملون نتيجة ذلك الإستثمار من ربح أو خسارة.

<sup>1</sup> موسى رحمانى بن ابراهيم الغالى، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمات المالية الحديثة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.

ب - توجه الودائع في البنوك الإسلامية عادة إلى إستثمارات حقيقية، ولهذا فلا يقدم المصرف على إستخدامها في منح الائتمان، وعليه فهي لاتؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وإحداث التضخم.

ت - يؤدي الإستثمار في البنوك إلى إمتلاكها لأصول ثابتة ومتداولة تكون بمثابة ضمان لأصحاب حسابات الاستثمار وهي في سبيل ذلك تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية و السلعية من حيث الحجم و التوقيت.

ث - إحتفاظ البنوك الإسلامية بأموال سائلة في خزانتها أكثر من البنوك التقليدية لمواجهة سحبيات المودعين وذلك راجع لعدم قدرتها على تحويل أصولها إلى أموال سائلة بسرعة كما هو حاصل في البنوك التقليدية.

ج - إن المصادر المالية الخارجية للبنوك الإسلامية تقتصر في الحصول على الأموال من الودائع التي في الغالب استثمارية غير ملزمة بردها في حالة الخسارة وعدم مشروعية حصولها على قروض بفائدة.

#### ثانيا: سبل علاج الأزمات الإقتصادية من منظور إسلامي:

تتجلى أهم العلاجات التي يقدمها ويطرحها الإقتصاد الإسلامي فيما يأتي:<sup>1</sup>

#### العلاج الأول/ تجنب الربا:

إن من أبرز أسباب الأزمة الإقتصادية المعاصرة، هو انتشار الربا والتعامل بالفائدة الربوية في البنوك والبورصات والشركات.

وإن الإقتصاد الإسلامي حرّم الربا، قليله وكثيره، للإستهلاك و للإنتاج، بين الفرد والدولة، بالتراضي أم بغيره؛ لأن الربا محق للإقتصاد واستئصال لشأفة الاستثمار.

#### تحريم الربا:

لقد ثبتت حرمة الربا بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهذا معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

فمن الكتاب قول الله - تعالى - : [ الدِّينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ، يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ]<sup>2</sup>.

ومن السنة: ما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

<sup>1</sup> أردوان مصطفى إسماعيل، الأزمة الإقتصادية المعاصرة من منظور الإقتصاد الإسلامي (الوقاية والعلاج)، مؤتمر الأزمة الإقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14- 16 ديسمبر 2010.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 275.

آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه. وقال: هم سواء}.

ومن الإجماع: قول النووي - رحمه الله -: "أجمع المسلمون على تحريم الربا، وعلى أنه من الكبائر". وقد تصدّى للربا فلاسفة الاقتصاد في العصر الحديث، وبينوا أضراره الإقتصادية والسياسة والاجتماعية، إذ أوصى آدم سميث - أبو الإقتصاد الغربي- بتطبيق قوانين مكافحة الربا في الباب الثاني من كتابه (ثروة الأمم)، وكان يرى أنه كلما اتجه معدل الفائدة (الربا) إلى الإنخفاض، كلما تعاضم الأمل بأن يجد الإدخار مجالاً في التوظيفات الجديدة.

ويقول أوليفيه جيسكار ديستان: "سيخطيء الغرب إذا استخف العواقب الوخيمة، فنظام الفائدة نظام لا أخلاقي يتسبب في الاختلالات الإقتصادية ويضاعفها".

### حكمة تحريم الربا:

إن لتحريم الربا حكماً جمّة، تنتظر على صخرتها المتينة النظريات التي سوّغت الفائدة في العصر الحاضر، ويتضح ذلك فيما يأتي:

**1- الآثار النفسية والاجتماعية للربا:** يسبب الربا حالة نفسية اضطرابية هشة لدى آكل الربا، فالربا بالنسبة له ينبعث من جشع، أساسه الكسب من مجهود غيره ، أما بالنسبة لمؤكل الربا المستغل فينبعث من جشع في كسب ليس بمقدوره، وهذا يحدث قلماً مستمراً لذيها، وقد قرّر بعض الأطباء المتدينون أن كثرة الأمراض التي تصيب القلب، كالجلطة الدموية أو النزيف في المخ وغيرها تعود إلى ذلك الاضطراب الإقتصادي الذي ولد جشعاً لا تتوافر أسبابه الممكنة.

### 2- الآثار الإقتصادية للربا:

يشجع الربا على البطالة: ويتضح ذلك في أن المرابي غير مستعد لدفع المال إلا إذا ضمن ثمناً أكبر لهذا المال، فيقدم العامل عمله ويحصل على الأجر، والأجر هو قيمة العمل السابق ، وبما أن المرابي يريد الحصول على الزيادة باستمرار، فإن الأجر المدفوع يكون أقل دائماً من قيمة العمل السابق، وسيكتشف العمال مع الأيام أنهم خاسرون، يبيعون بأقل ويشتررون بأكثر؛ لذا يطالبون بزيادة الأجر، فإذا زادت أجورهم رافقتها زيادة الأسعار، وإذا لم تحصل زيادة في الأجر نقشت البطالة.

ويخلق الربا فجوة كبيرة بين طبقات المجتمع ، يقول الفخر الرازي - رحمه الله -: "الغالب أن المقرض يكون غنياً والمستقرض يكون فقيراً، فالقول بتجوز عقد الربا تمكين للغنى من أن يأخذ من الفقير الضعيف مالا زائداً، وذلك غير جائز برحمة الرحيم".

ويؤدي الربا إلى التضخم: وهو ارتفاع مستمر في الأسعار أو هبوط متلاحق في القوة الشرائية للنقود، إذ المرابي بما يفرضه من فائدة مرتفعة يرغب أصحاب السلع والخدمات على رفع أثمان هذه السلع والخدمات، فيحدث نقص في القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود من الموظفين والعاملين، مما يوجد ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات، فيمتنع الناس عن الشراء، إما لعدم المقدرة على الشراء، أو لأنها ترهق ميزانيتهم، فتكسد البضائع في المتاجر، وتشل حركة التداول في الأسواق.

كما يشجع الربا على الاكتناز، إذ الفائدة مكافأة على الاكتناز؛ لأن ثروة المكتنز تزيد مع الزمن وهي لا تنقص، فالمكتنز الذي تخلّى عن المال فترة من الزمن، هل يكتفي بالفائدة التي تدفع له عن هذا الزمن فقط؟ أم أنه يكون ضامناً بأن يسترد ماله بالإضافة إلى الفائدة التي ولدها.

وكلما ارتفع سعر الفائدة قلّ الإستثمار؛ لأن عائد الإستثمار يجب أن يغطي على الأقل فائدة رأس المال المقترض، ولا يزيد الإستثمار إلا إذا انخفض سعر الفائدة. فضلاً عن كل ذلك فإن الربا يؤدي إلى خراب البيوت المالية والشركات عند اضطراب الأحوال بأزمات كاسدة، أو تضخم شديد، ففي حالة الكساد تعجز الشركات المنتجة عن سداد ما عليها من فوائد متراكمة، كما أن مكاسبها لا تغطي ما عليها من ديون، فيكون العلاج خفض الديون وذهاب الربا كله.

ولا شك بأن الأزمات الإقتصادية التي هزّت العالم من قبل، وتهدد العالم الآن، سببها الفوائد الربوية، وقد ارتبطت بواحد الأزمة المالية العالمية أساساً بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 م، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

### العلاج الثاني/ تجنب المقامرات:

#### أولاً- تعريف القمار (الميسر):

" أن يؤخذ مال الإنسان وهو على مخاطرة هل يحصل له عوضه أو لا يحصل "؛ لأن كل واحد من المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه، كما يجوز أن يستفيد من مال صاحبه، فيجوز الازدياد والانتقاص في كل واحد منهما، فأصبح قماراً.

ثانياً- أدلة تحريم القمار: لقد دل على تحريم القمار الكتاب والسنة الثابتة وإجماع المسلمين.

أما الكتاب: فقول الله - تعالى -: [ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ]<sup>1</sup> . وكذلك قوله - تعالى -: [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ]<sup>2</sup>.

وأما السنة، فأحاديث كثيرة، منها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {من قال لصاحبه: تعال أقامرك. فَلْيَتَّصِدْ}

قال الشوكاني - رحمه الله - شارحاً الحديث: "قوله (فَلْيَتَّصِدْ) فيه دليل على المنع من المقامرة؛ لأن الصدقة المأمور بها كفارة عن الذنب".

وقد نقل الإجماع على تحريم القمار أئمة كثيرون منهم:

<sup>1</sup> سورك البقرة، الآية 219.

<sup>2</sup> سورة المائدة، الآية 90.

قول الجصاص- رحمه الله-: "ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم القمار، وأن المخاطرة من القمار".  
ثالثاً- مفسد القمار: قد يكون للقمار منافع، كما ذكر في القرآن الكريم، إلا أن مفسده أعظم، ومضاره أبشع.

ومن مضار القمار ترويض الناس على الكسب بالحظ، وتعويدهم على الكسل، والإدمان، ويعتبر الميسر نشاطاً غير اقتصادي؛ لأنه لا يضيف شيئاً إلى ثروة المجتمع، بل تتحول الثروة فيه من شخص لآخر. ويؤدي القمار إلى دمار البيوت وخرابها، وانتشار الجرائم وذيوعها؛ كالسرقة والانتحار والرشوة التي يدفعها المتاجرون بالقمار إلى المسؤولين.

والقمار يسبب إثارة العداوة والبغضاء بين الناس، وإنهما تفضيان إلى أحوال مذمومة من الهرج والمرج والفتن، وكل ذلك مضاد لمصالح العالم.

### العلاج الثالث/ منع بيع الدين بالدين:

يعرف الدين في اصطلاح الفقهاء بأنه ما يصح أن يثبت في الذمة، سواء كان نقداً أو غيره، والدين مثل: ثمن مبيع، وبدل قرض، وأجرة مقابل منفعة، ومسلم فيه، وغرامة متلف.

ولقد ورد حديث نبوي في منع بيع الدين بالدين، وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئء بالكالئء، وإن كان ضعيف الإسناد، إلا أن الإجماع قد انعقد على تحريم بيع الدين بالدين. وبيع الدين إما أن يكون لمن في ذمته الدين، أو لغير من عليه الدين، وفي كل من الحالتين إما أن يباع الدين نقداً في الحال، أو نسيئة مؤجلاً.

وبيع الدين بالدين نسيئة، سواء أكان البيع للمدين، أم لغير المدين، غير مستساغ في الشريعة الإسلامية.

أما بيع الدين نقداً في الحال، فقد اضطرب الفقهاء في حكمه على التفصيل الآتي:

أولاً: بيع الدين للمدين: ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى جواز بيع الدين للمدين؛ معللين جواز ذلك بأن المانع من صحة بيع الدين بالدين هو العجز عن التسليم، ولا حاجة إلى التسليم هنا؛ لأن مافي ذمة المدين مسلم له.

ثانياً: بيع الدين لغير المدين: لم يجزه الجمهور، وأجازته المالكية بشروط، وهي: أن يكون الثمن نقداً، وأن يكون المدين حاضراً في البلد، وإن لم يحضر مجلس البيع، وأن يكون مقراً به، وأن يباع الدين بغير جنسه، أو بجنسه وكان مساوياً لا أنقص، وإلا كان سلفاً بزيادة، ولا أزيد وإلا كان فيه حط الضمان وأزيدك، وليس عيناً بعين، وليس بين المشتري والمدين عداوة، وألا يكون يمنع بيعه قبل قبضه؛ كطعام المعاوضة.

**الحكمة من تحريم بيع بالدين الدين:** في منظار الإقتصاد الإسلامي في عدم تحقق ركن رصين من أركان البيع، وهو القبض؛ إذ لا يجوز في البيع الاتفاق على تأجيل تسليم الثمن والسلعة.

وإن عمليات البنوك في النظام الرأسمالي تقوم على أساس المتاجرة بالديون، فيقتضى البنك بفائدة ويقرض بفائدة أعلى، وتزداد الفائدة على من يتأخر في السداد، ويمكن أن يباع الدين إلى شخص ثان وثالث

ورابع، وبهذا تنشأ ديون كثيرة متراكمة، بل أكثر من ذلك فإن النظام الرأسمالي يقوم كله على أساس جبال من الديون، فإذا حدث تأخر في التسديد أو امتناع منه، أمكن انهيار هذه الجبال، وأمكن وقوع الأزمات، وكان من أسباب الأزمة الاقتصادية المعاصرة المتاجرة بالديون، وبيعها، والتوسع فيها.

وكان بيع الدين بالدين عماد عملية الرهن العقاري الذي كان سببا رئيسا في انهيار المؤسسات المالية الغربية من بنوك وبورصات وشركات تأمين، ولما أصبح الإقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول الإقتصادية الحقيقية، بل يستند إلى أهرامات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش، ولأجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا، فإن وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقرضين في سوق التمويل العقاري، عن سداد القروض انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة.

وإن أي تيار مالي لا بد وأن يقابله تيار سلعي في ربط محكم في الإسلام، ولا يجوز في الإقتصاد الإسلامي جني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها، وإلا كان ربا. وقد شرع الإسلام القرض الحسن الذي يمثل تيارا ماليا من أجل حاجة المقرضين للإنفاق على السلع والخدمات، دون أن يحصل المقرض على زيادة على قرضه، ومجرد التعامل في النقود ذاتها. وقد أدرك فقهاء الإسلام المخاطر المترتبة على جعل النقود سلعة يتاجر فيها، وبينوا ريقة الإشكال في ذلك، يقول ابن القيم: " فالأثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعًا تقصد لأعيانها، فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات".

### العلاج الرابع/ الإلتزام بنظام الزكاة:

تلعب الزكاة دورا فعالا في النظام الإقتصادي الإسلامي إذ تحت على استثمار الأموال المجمدة، وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع، والقضاء على البطالة، وتحقيق التنمية الإقتصادية، ومن المعلوم أن النظام الإقتصادي الإسلامي ينفرد بتشريع الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء، وترد على الفقراء، فتقضي على الفوارق الطبقة في المجتمع.

ومن الضروري خلق آلية لتعميم فكرة تطبيق أداء الزكاة على مستوى العالم، ذلك أن الزكاة تمنع تكديس الأموال في البنوك وتضخيم رؤوس الأموال؛ لأن مالكيها سيضطرون لإقحامها في التعاملات التجارية حتى لا تأكلها الزكاة، ونزول رؤوس الأموال للأسواق بمشاريع استثمارية ستكون حلا لكثير من المشكلات، من أبرزها: تحويل السياسة الرأسمالية إلى سياسة العمل والإنتاج، وتوسيع قاعدة الخدمات للجماهير، وتشغيل الأيدي العاملة وغير ذلك، كما أنها تحقق في الحد الأدنى إحساساً بالعدل فتطفئ شعور الفقراء بالظلم، كما أنها تمنع الجرائم المالية مثل السرقة، النهب، وغيرها من الآفات.

وتعد الزكاة الأداة المالية التي يقدمها الإقتصاد الإسلامي كعلاج لما تعانيه المجتمعات الإنسانية، من اختلال في توزيع الثروة والدخل، ومن عدم قدرة على تحقيق الإستغلال الأمثل لما قد يكون لديها من فائض، وبالإضافة إلى ثباتها واستمرارها سنويا مما يوفر للتنمية موردا ماليا هاما، فإن الزكاة تمثل موردا فريدا يسهم في تمويل المتطلبات التنموية للمجتمع.

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة:**

سنحاول في هذا المبحث عرض بعض الدراسات السابقة للموضوع، والتي يصل عددها لعشر دراسات، ومقارنتها مع دراستنا الحالية.

**المطلب الأول: عرض للدراسات السابقة:**

**الدراسة الأولى:** olivier pastre \_elyes jouini، 2009، التمويل الإسلامي حل للأزمة.

بدراسة تحليلية يهدف الباحثان لدراسة دور التمويل الإسلامي في علاج الأزمة، وتوصلا إلى أن التمويل التشاركي في المعاملات البنكية الإسلامية يعتبر حلا للخروج من الأزمة المالية.

**الدراسة الثانية:** آسيا سعدان/ صليحة عماري، 2010، تنامي التمويل في ظل الأزمة المالية العالمية

الراهنة - دراسة حالة الشرق الأوسط شمال إفريقيا، عمان.

تطرق البحث لدراسة وصفية تحليلية على الأزمة المالية العالمية 2008، من النشأة، الأسباب،

المراحل، تدابير علاجها مع آثارها وأيضاً حول التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمات المالية، إذ تهدف الدراسة إلى الوقوف على مسببات أزمة 2008 وتبيان مدى مقدرة ودور التمويل الإسلامي على تغطية نقاط الضعف التي يعاني منها النظام التمويلي التقليدي، إذ توصلت الدراسة إلى نتائج نذكر منها، أن الأزمة المالية الحالية ليست أزمة في الأدوات بقدر ما هي أزمة في الأفكار، وحلها يتحقق بالقضاء على مسبباتها الرئيسية المتمثلة في سعر الفائدة، التوريق، المضاربات والمشتقات المالية.

**الدراسة الثالثة:** صادق راشد الشمري، 2010، أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية، عمان.

والهدف من هذا البحث هو إثبات فساد آلية سعر الفائدة في إدارة الأنشطة الاقتصادية المعاصرة، بناء على المقارنة بين التمويل التقليدي والإسلامي، وإظهار الجدوى من تطبيق الصيرفة الإسلامية ومدى فاعلية ورشادة العمل وفق منتجاتها الأكثر مخاطرة والأعظم ربحاً، حيث تبني الباحث الوصف والتحليل كمنهجاً لبلوغ نتائج الدراسة، والتي تمثلت في أن تطبيقات العالم الإسلامي تعد الحل المناسب والناجح من خلال العمل ضمن آليات بعيدة عن الغش والإحتكار، وإحلال المشاركة في الربح والخسارة، كما أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني.

**الدراسة الرابعة:** زاوي الحبيب، رديف مصطفى، ديسمبر 2011، النموذج البنكي الإسلامي في ظل

الأزمة المالية، حالة البنوك الخليجية (2007-2009).

هدفت دراستهما إلى إختلבו نجاعة النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية من خلال دراسة الإستقرار المالي عند البنوك الإسلامية الخليجية في ظل الأزمة المالية، ونجاعة النموذج الإسلامي ببلعبته تحدي جديد للأخطار البنكية، وتجلت نتائج الدراسة في إمكانية بناء محافظ استثمارية كفوة لأسهم البنوك الإسلامية الخليجية تحقق عوائد مرتفعة بمخاطر محدودة خلال فترة الأزمة المالية، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

**الدراسة الخامسة:** سامي بن ابراهيم السويلم، 2012، الأزمات المالية في ضوء الإقتصاد الإسلامي. بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي يهدف الباحث لتسليط الضوء على أهم أسباب الأزمة وسبل علاجها من منظور الإقتصاد الإسلامي ، حيث نجد من بين نتائج دراسته أن الديون هي مصدر الخطر الأكبر على الإقتصاد إذ تعمل مبادئ الإقتصاد الإسلامي على محاصرتها والسيطرة عليها ، كما أن الصناعة المالية الإسلامية لديها فرصة ذهبية لتقدم للعالم صورة إيجابية عن مبادئ الإقتصاد الإسلامي.

**الدراسة السادسة:** بن حمودة سكيينة، 2014، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008، الجزائر.

بإعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي تهدف دراستها إلى إبراز إيجابيات و سلبيات النظام الرأسمالي وماينجم عنه من أزمات مختلفة ، توضيح أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 وتداعياتها مع ذكر بعض الجهود المبذولة في سبيل علاجها ، حيث أكدت على وجوب مراجعة بعض النظريات التي كانت سببا في إنفجار الأزمة، و أثبتت أن النظام الرأسمالي رغم أزماته يظل نظام أبدي صالح لكل زمان ومكان.

**الدراسة السابعة:** Sunil kumar khandelwal-loannis akkizidis، 2015، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي.

يهدف الباحثان من خلال هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى معرفة قضايا إدارة المخاطر لكل المنتجات المالية الإسلامية وخدماتها، بما في ذلك المشاركة، المضاربة، المرابحة، السلم ، الإجارة، والإستصناع، والنظر لكل الخصائص الفريدة التي أبرزتها مبادئ الشريعة الإسلامية ، وتوصلا إلى أن مخاطر الإلتئمان في المؤسسات المالية الإسلامية ماهي إلا نتيجة لفشل الطرف المقابل بالإستثمار بالمنتجات المالية الإسلامية، وأن الإتجاه الصحيح للصناعة المالية الإسلامية هو الذي يقدم الدافع المطلوب للنمو المستدام على المدى الطويل.

**الدراسة الثامنة:** عبد الله بكرأوي، 2016 - 2017، التمويل المصرفية البديلة وأثرها في مواجهة الأزمة المالية، جامعة باتنة.

تطرق الباحث إلى مفهوم التمويل في القانون الوضعي والفقهاء الإسلامي ومصادره، والتمويلات المصرفية البديلة للتمويل التقليدي ( التمويل المصرفي بواسطة عقود المشاركة، ثم بواسطة عقود البيوع وعقد الإيجار) وأشار أيضا إلى مفهوم الأزمة المالية، آثارها، أسبابها، موقف الفقهاء الإسلامي منها، وأخيرا دور الهندسة المالية في إيجاد بدائل للتمويل التقليدي ، وهدفت دراسته إلى تحديد أسباب الأزمة المالية العالمية، وموقف الفقهاء الإسلامي منها ، وتحديد البدائل التمويلية التي تحول دون الوقوع في الأزمات، وبيان إسهام التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع التنموية في جميع المجالات ، وكانت نتائج الدراسة تقضي إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تمول الإستثمار المباح الذي يعود بالفائدة على الفرد و المجتمع بصفة عامة وتحرم كل

مافيه ضرر أو ربا أو غرر أو أكل لأموال الناس بالباطل ، لا يقتصر دور التمويل الإسلامي على الجانب الربحي فقط، بل يشمل أيضا الجانب الخيري، كالصحة والتعليم.

الدراسة التاسعة: philippe deubel، 2008، الأزمة المالية عمرها 10 سنوات.

يهدف الباحث بدراسة تحليلية لإظهار أسباب الأزمة المالية وتفسيراتها، وتوصل إلى أنه يمكن للإقتصاديين تقديم مؤشرات إقتصادية ومالية تكشف بشكل فعال مخاطر الأزمة المالية، وأن الأزمات المالية هي بشكل عام نتيجة لآلية فرط المديونية.

الدراسة العاشرة: آسيا الوافي، 2018.2019 ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، جامعة باتنة.

وتهدف بدراستها إلى توضيح وتحليل الأزمات وبيان آثارها، مع التركيز على الأزمة المالية الراهنة ، وتبيان مدى نجاعة وتكامل النظام المصرفي الإسلام ي، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستخلصت أن المصارف الإسلامية أكثر فاعلية من البنوك التقليدية في إدارة الأزمات المالية ، كما أن هذه الأخيرة مترابطة تاريخيا وقد تتجم عن أسباب مشتركة.

**المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:**

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا أن هناك أوجه إتفاق وأوجه إختلاف في عدة نواحي بينها وبين دراستنا:

- فمن ناحية الموضوع نجد أن معظم هذه الدراسات تصب في مضمون بحثنا المعنون ب "أهمية التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات الإقتصادية"، عدا الدراسة الثامنة التي كانت تدرس إدارة المخاطر المالية، كما أن باقي الدراسات تطرقت إلى المقارنة بين أساليب التمويل الإسلامي والتقليدي.
- ومن حيث الهدف توصلنا إلى أن كل الدراسات تتفق من حيث الهدف مع جزء من أهداف دراستنا، والمتمثلة في إظهار دور البنوك الإسلامية في مواجهة آثار الأزمات الإقتصادية والحد من إنتشارها، وتوضيح الجوانب المحيطة بالأزمة المالية العالمية.
- أما من جانب النتائج المتوصل إليها، فقد إتضح أنه في الغالب خلصنا إلى نفس النتائج، والتي نذكر منها أن التمويل الإسلامي علاج ووقاية ضد حدوث الأزمات الإقتصادية، الأزمات المالية مرتبطة تاريخيا وتشترك في المسببات، التمويل الإسلامي يقوم على صيغ مستنبطة من الوحي الإلهي، إثبات عقم الأموال وخصوبة العمل كحقيقة تم التعارف عليها في العالم الرأسمالي ، في حين أشارت بعض الدراسات إلى أن منتجات الهندسة المالية هي الحل الأمثل للخروج من الأزمات.

**خلاصة الفصل:**

أشرنا من خلال الفصل الأول والذي يتضمن الجانب النظري لموضوع أهمية التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول التمويل الإسلامي مفهومه، خصائصه، أهدافه، أهميته، مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وصيغ التمويل الإسلامي، وكذا الأزمة المالية العالمية 2008، مفهومها، أسبابها، نتائجها، وعلاقتها بالتمويل الإسلامي. أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها مع دراستنا.

# الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لدور التمويل الإسلامي في  
الحد من آثار الأزمة المالية

**تمهيد:**

سنحاول من خلال هذا الفصل تقييم الأداء المالي والتشغيلي لثلاثة بنوك سعودية بنك الراجحي، بنك الجزيرة، وبنك البلاد السعودي، بإستخدام المؤشرات الربحية، السيولة والرفع المالي، وملاءة رأس المال، من خلال التقارير السنوية لتلك البنوك.

وللإمام بجوانب الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، أولهما يستعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والثاني يحتوي على تحليل النتائج.

## المبحث الأول: الطريقة و الأدوات:

## عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 3 بنوك إسلامية سعودية تتوزع هذه البنوك كما يوضحه المخطط التالي.

الجدول 01: توزع المصارف السعودية الإسلامية الثلاث مع رأسمالها.

اسم المصرف	رأس مال البنك
مصرف الراجحي	25 مليار دولار
مصرف الجزيرة*	8200000000 ريال
مصرف البلاد	06 مليار دولار

من إعداد الطلبة بناء على [www.bayut.sa](http://www.bayut.sa)

\* [WWW.BANKALJAZIRA.COM](http://WWW.BANKALJAZIRA.COM)

تم إختيار هذه البنوك بناء على توفر الإحصائيات التي تحتاجها دراستنا لأزمة 2008، معتمدين على معطيات البنوك محل الدراسة في الفترة ( 2005 - 2013 )، لكونها فترة مناسبة لحصر الأزمة وتوضيح آثارها، إضافة إلى أن أصول الصناعة المالية الإسلامية الخليجية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الأصول المالية الإسلامية على مستوى العالم.

وقد برزت المملكة العربية السعودية كأحدى أكبر الدول في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً

في سنة 2013.

متغيرات الدراسة:

قصد دراسة أداء عينة الدراسة قمنا بإختيار بعض المتغيرات المتعلقة بالأداء المالي والتشغيلي لبعض

البنوك الإسلامية السعودية والمتمثلة في:

أولاً: الربحية:

تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق هدفها الأساسي، والمتمثل في الحصول على أرباح تضمن بها حقوق المالكين والمودعين، واكتساب حصة في السوق المصرفية على المستويين الدولي والعالمي. ومن أجل معرفة أداء ربحية البنوك الإسلامية تم إختيار مؤشرين أساسيين وهما كالآتي:

1. **معدل العائد على الأصول ROA:** هو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى

بالعائد على الإستثمار كونه يعد مقياساً لربحية كافة إستثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو

يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج إستثماراتهم لأموالهم، فهو يعتمد

بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في

إستخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف

المصادر التمويلية، كما يعد معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يترجم أداء البنك كونه يعكس

قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل. ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أو الإستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

2. نموذج العائد على حقوق الملكية ROE: أعتبر مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة

بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الو م أ من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم إختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة<sup>1</sup>

ثانيا: السيولة والرفع المالي:

تعتبر السيولة من المؤشرات الأساسية لقياس أداء البنوك الإسلامية؛ لأن هذه الأخيرة تواجه في ذلك عدة مخاطر منها عدم وجود أدوات كافية لإدارة هذه السيولة، والأخرى هي كيفية الملاءمة بين آجال استخدامها وتاريخ استحقاقها، ولمعرفة هذا تم الإعتماد على المؤشرات التالية:<sup>2</sup>

1. صافي التمويل إلى إجمالي الأصول FTA:

يختص هذا المؤشر بدراسة مخاطر السيولة؛ فهو إذ ارتفع دل على الإفراط في التمويل، أما إذ

انخفض فهذا يدل على وجود فائض في السيولة، ويساوي ( صافي التمويل / إجمالي الأصول) × 100.

2. معدل توظيف الودائع FTD:

يدل هذا المؤشر على نسبة توظيف الودائع في تمويلات البنوك الإسلامية بمختلف الصيغ

الإسلامية، ويحسب كالاتي: ( التمويل / الودائع) × 100.

3. الخصوم ATL:

يعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك على تسديد التزاماته، وانخفاضه يدل على تراكم الديون على البنك،

ويحسب ب: ( إجمالي الأصول / إجمالي المطلوبات ).

4. المطلوبات إلى حقوق الملكية LTE:

<sup>1</sup> حوحو فطوم وآخرون، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية بإستخدام مؤشرات الأداء المالي - دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج خلال الفترة (2010-2015)، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد10، الجزء 01، 2017، ص264.

<sup>2</sup> حوحو فطوم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 264.

- يقيس هذا المؤشر نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق المساهمين؛ حيث كلما ازدادت قيمة هذا المؤشر كلما ازدادت المخاطر طويلة الأجل لقدرة البنك على الدفع. وتحسب كما يلي:
- ( إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق المساهمين )  $\times 100$ .
5. الودائع إلى إجمالي الموجودات:
- تقيس هذه النسبة نسبة الودائع في تمويل أصول البنك، ومدى استخدامها في تمويلات البنك، وتحسب بالعلاقة التالية: (الودائع/إجمالي الأصول)  $\times 100$ .
- ثالثاً: ملاءة رأس المال:
- تستخدم ملاءة رأس المال لمعرفة مدى متانة رأس المال في الصمود عند حدوث خطر ما، ويتم قياسه باستخدام عدة مؤشرات، منها:
1. حقوق الملكية إلى الودائع:
- يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على تغطية الودائع بالاعتماد على حقوق الملكية، ويجب أن لا تنخفض إلى حدود دنيا. وتحسب بالعلاقة التالية: (حقوق الملكية/الودائع)  $\times 100$ .
2. حقوق الملكية إلى الأصول:
- يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تمويل أصوله، ويحسب بالعلاقة التالية: (حقوق الملكية/ إجمالي الأصول)  $\times 100$ .
3. كفاية رأس المال:
- يعبر عن قدرة وكفاءة البنك في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها، وذلك بهدف السيطرة عليها وإتخاذ القرارات التي تتفق مع إستراتيجيته وسياسته وتدعيم قدراته التنافسية، ويعني كفاية رأس المال هو رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى الربحية، وهو يعد من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار؛ حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية والعكس.

## المبحث الثاني: تحليل الدراسة:

يتم في هذا المبحث تحليل بيانات لثلاث مصارف سعودية إسلامية والمتمثلة في المصرف الراجحي، مصرف الجزيرة، ومصرف البلاد.

## أولاً: مصرف الراجحي:

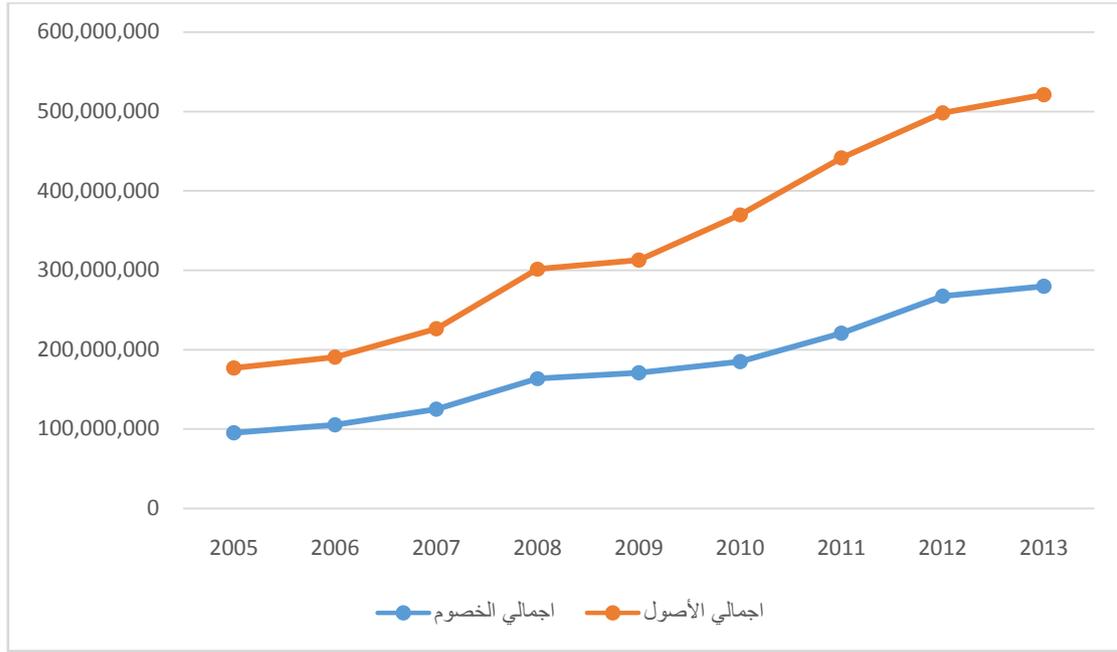
## 1. لمحة تعريفية:

أسس عام 1957 كشركة صرافة ثم تحول عام 1987 إلى مصرف تحت إسم شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، يعد المصرف شركة سعودية مساهمة تم تأسيسها وترخيصها بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/59) والمادة رقم 6 من القرار الوزاري رقم (245)، وصدر كلاهما في جوان عام 1987، يقع مقره بالرياض في المملكة العربية السعودية، ويعمل بموجب السجل التجاري رقم 1010000096، وهو مدرج في السوق المالية السعودية تحت رمز RJHI، يهدف للقيام بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وفقاً للنظام الأساس للمصرف واللوائح الداخلية وقانون الرقابة المصرفية وقرار مجلس الوزراء، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ يعد مصرف الراجحي هو ثاني أكبر البنوك المملكة من حيث الموجودات، وأكبر مصرف إسلامي في العالم، يقدم المصرف خدماته من خلال العديد من القنوات المصرفية التقليدية والحديثة لضمان راحة عملائه وتيسير تعاملاتهم، وتضم هذه القنوات شبكة ممتدة قوامها 551 فرعاً من بينها 157 فرعاً وقسماً نسائياً، و5006 جهاز صراف آلي و 83958 نقطة بيع منتشرة في جميع أنحاء المملكة، إضافة إلى الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال، وإلى جانب إمتلاكه أكبر شبكة فروع في الشرق الأوسط، يعمل المصرف كذلك من خلال 10 فروع في الأردن وفرعين في الكويت، بينما تدير الشركة التابعة له في ماليزيا 18 فرعاً.<sup>1</sup>

## 2. الأصول والخصوم:

الشكل 01: تطور أصول وخصوم بنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

<sup>1</sup> تقرير بنك الراجحي



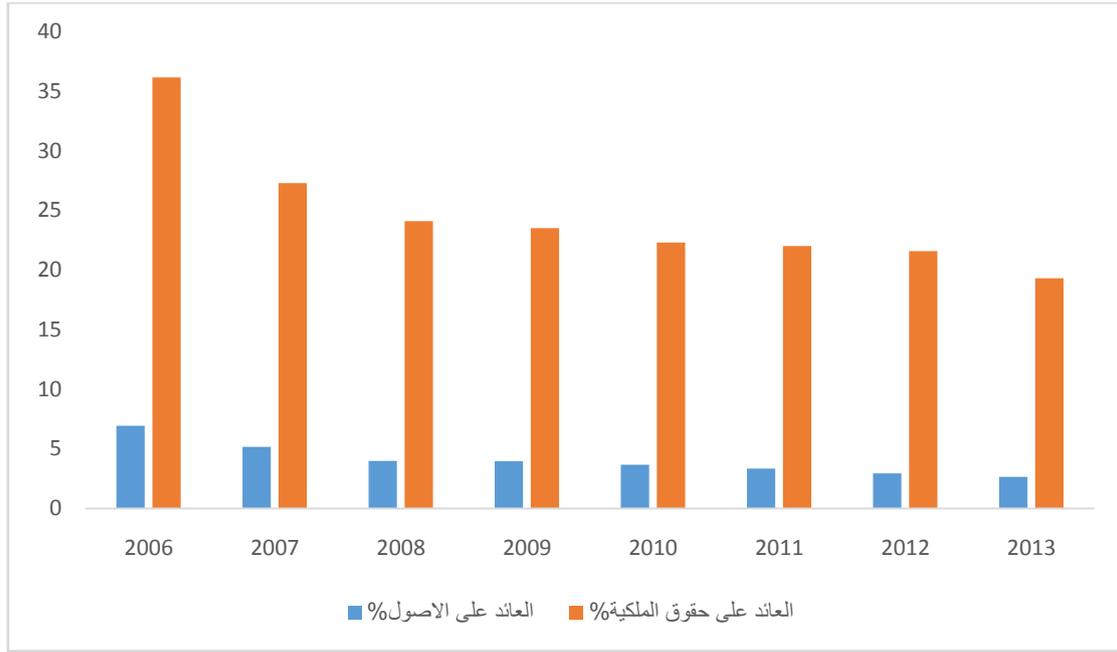
من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الراجحي من 2005 إلى 2013.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أصول البنك شهدت تزايداً مستمراً في الفترة ما بين ( 2005 - 2013 ) حيث بلغت هذه الزيادة ذروتها في 2008 بقيمة 38486742 ألف ريال سعودي، لتتخف بعد ذلك في 2009 إلى 7356505 ألف ريال سعودي، ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة، وبعد ذلك تزايد شيئاً فشيئاً إلى أمن بلغ إجمالي الأصول لسنة 2013 إلى 279870685 ألف ريال سعودي.

وبالنسبة للخصوم فقد إتخذت نهج الأصول من حيث إتجاه التغيير؛ إذ سجلت هي الأخرى إنخفاض في النمو بعد الأزمة مباشرة، ليعود النمو إلى الإستمرار خلال الفترة (2010 - 2013).

### 3. مؤشر الربحية:

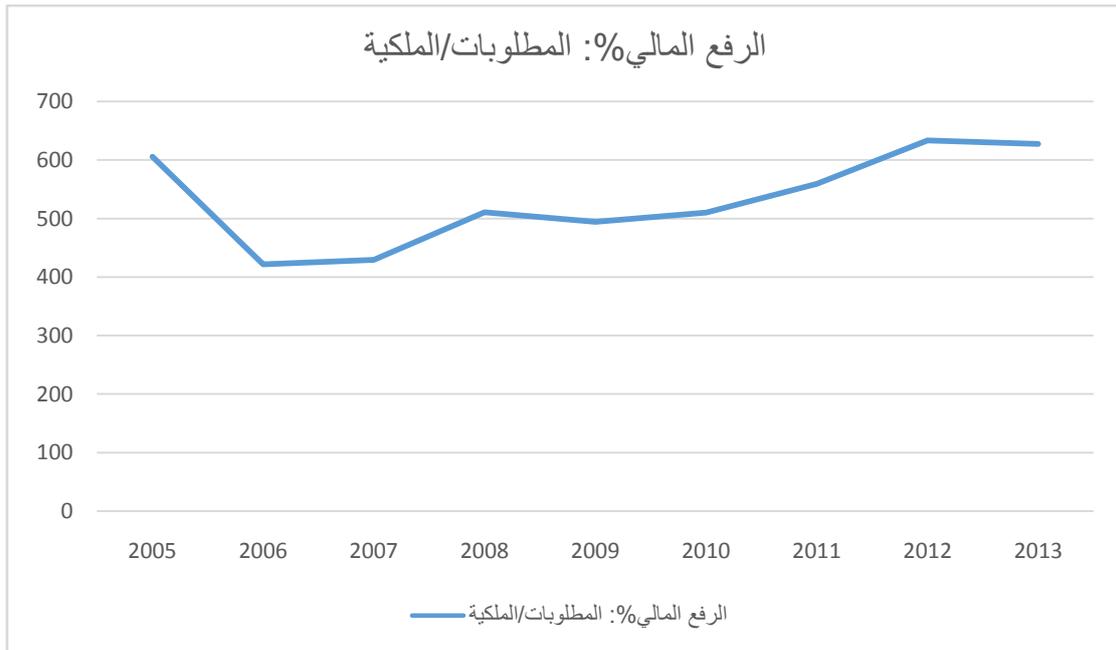
الشكل 02: تطور مؤشر الربحية لبنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.



من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الراجحي من 2005 إلى 2013. ويتمثل في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، إذ نلاحظ من خلال الشكل 02 إنخفاض في نسبة هذين المؤشرين بشكل تدريجي بعد الأزمة، على غرار الفترة ما قبل حدوث الأزمة، حيث أن نسبة نمو العوائد بين سنتي 2006 و 2007 انخفضت بنسبة كبيرة، بسبب انخفاض صافي الربح سنة 2009.

#### 4. مؤشر الرفع المالي:

الشكل 03: تطور مؤشر الرفع المالي لبنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

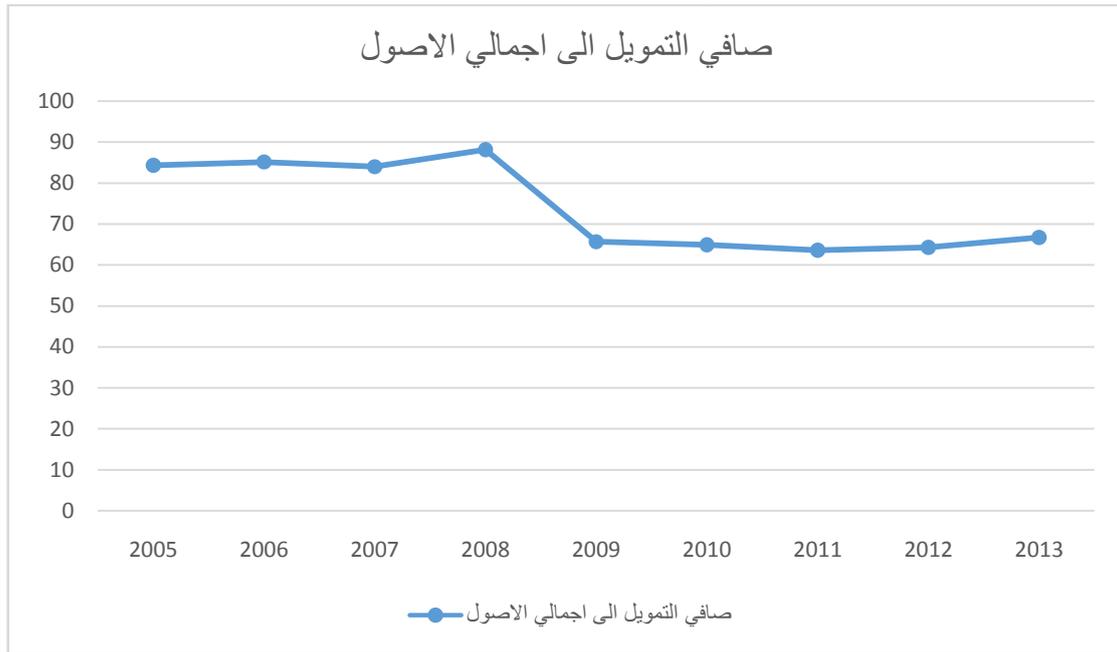


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الراجحي من 2005 إلى 2013.

عرف هذا المؤشر انخفاضا حادا في الفترة ( 2005 - 2006)، ولكن زيادة الودائع لدى البنوك في الفترة التي تلتها أدت إلى الزيادة في نسبة الرفع المالي بالتدريج ، مسجلا ذروتين في 2008 و 2012، حيث نجد أنهما نتجتا عن زيادة حجم الأموال داخل المنظومة المصرفية بارتفاع حقوق المساهمين ، والشكل 03 يوضح ذلك.

#### 5. مؤشر السيولة:

الشكل 04: تطور مؤشر صافي التمويل إلى إجمالي الأصول لدى بنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013) العملة ألف ريال سعودي.

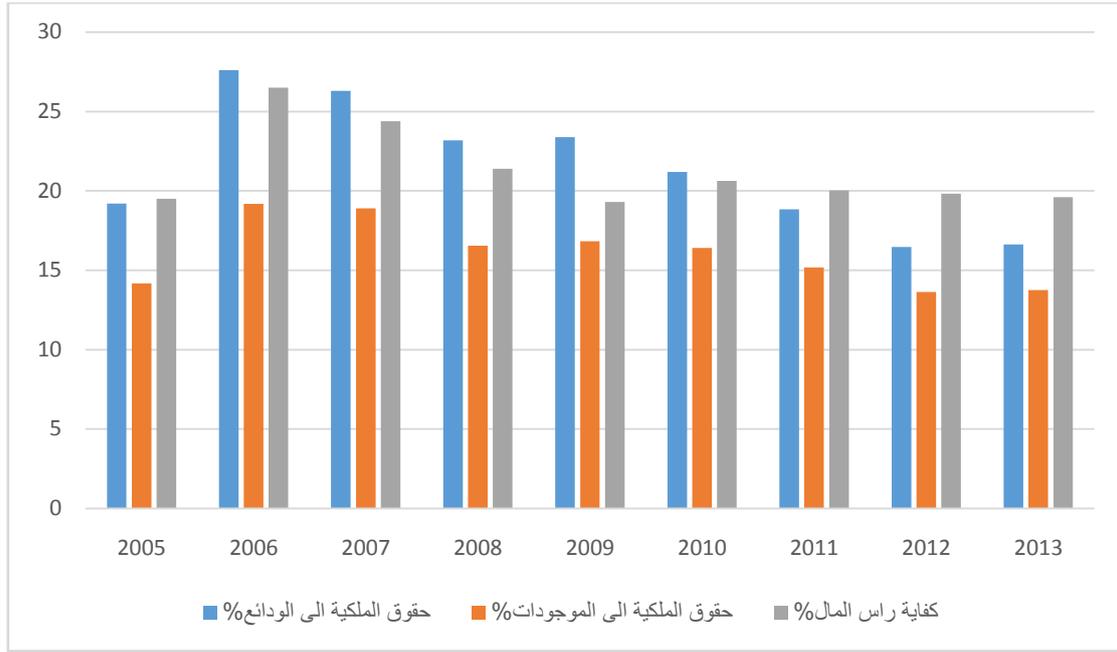


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الراجحي من 2005 إلى 2013.

نلاحظ من خلال الشكل 04 أن نسبة صافي التمويل إلى إجمالي الأصول كانت شبه ثابتة في الفترة (2005 - 2007)، بعدها أخذت أعلى نسبة في 2008 مقدرتها بـ 88,1439% سببها ارتفاع القروض، ثم انخفضت بشدة بعد الأزمة مباشرة إلى غاية 65,68724712%، لتواصل سيرها على منحج شبه ثابت كما كان قبل الأزمة المالية، وترتفع عند سنة 2012 و 2013.

#### 6. مؤشر ملاءة رأس المال:

الشكل 05: تطور مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013) العملة ألف ريال سعودي.



من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الراجحي من 2005 إلى 2013.

يتكون هذا المؤشر من (حقوق الملكية على الودائع، حقوق الملكية على الموجودات، وكفاية رأس المال)، حيث يلاحظ أن المؤشرين الأولين كان تأثير الأزمة عليهما خفيفا، إذ أن نموها كان شبه ثابت خلال الأزمة، ثم انخفض بعدها.

نلاحظ أن كفاية رأس المال ارتفعت في 2006 بسبع درجات؛ أي بلغت 26,5% بعدما كانت 19,5% سنة 2005، بعد ذلك انخفضت تدريجيا إلى غاية 2013، حيث كانت قيمتها آنذاك تقدر بـ 19,6%، والشكل 05 يبين ذلك.

#### ثانيا: مصرف الجزيرة:

##### 1. لمحة تعريفية:

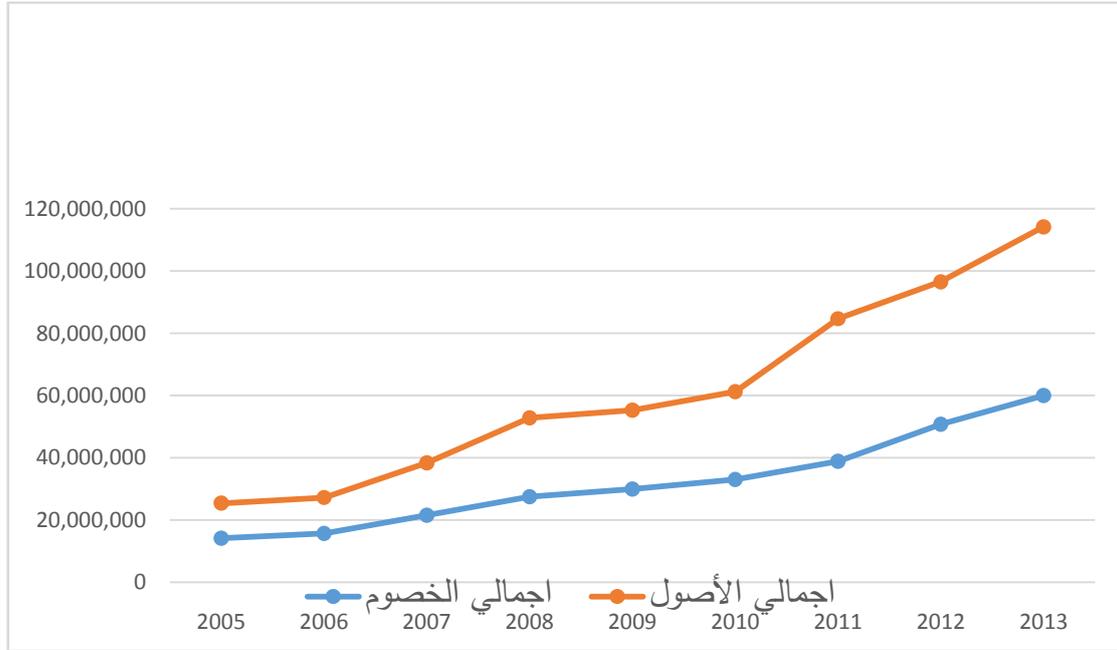
تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 21 يونيو 1975، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 09 أكتوبر 1976، بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في جدة بتاريخ 27 يوليو 1976م.

في 1992م، بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 وعام 1994 وجاءت حصريا من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير، وفي 1993 شرع البنك في إعادة الهيكلة ونجح في إدخال أحدث أساليب التقنية وطرح منتجات وخدمات مصرفية حديثة مع النهوض بقدرات موظفيه مما أدى إلى تحول البنك إلى الربحية عام 1997. في 1998 إتخذ مجلس إدارة البنك قرارا استراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولضمان ذلك قام البنك ضمن هيكله التنظيمي بتأسيس إدارة شرعية مع هيئة شرعية

تتكون من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، وفي 2020 إستطاع البنك من تحويل فروعه للعمل المصرفي الإسلامي.<sup>1</sup>

## 2. الأصول والخصوم:

الشكل 06: تطور أصول وخصوم مصرف الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.



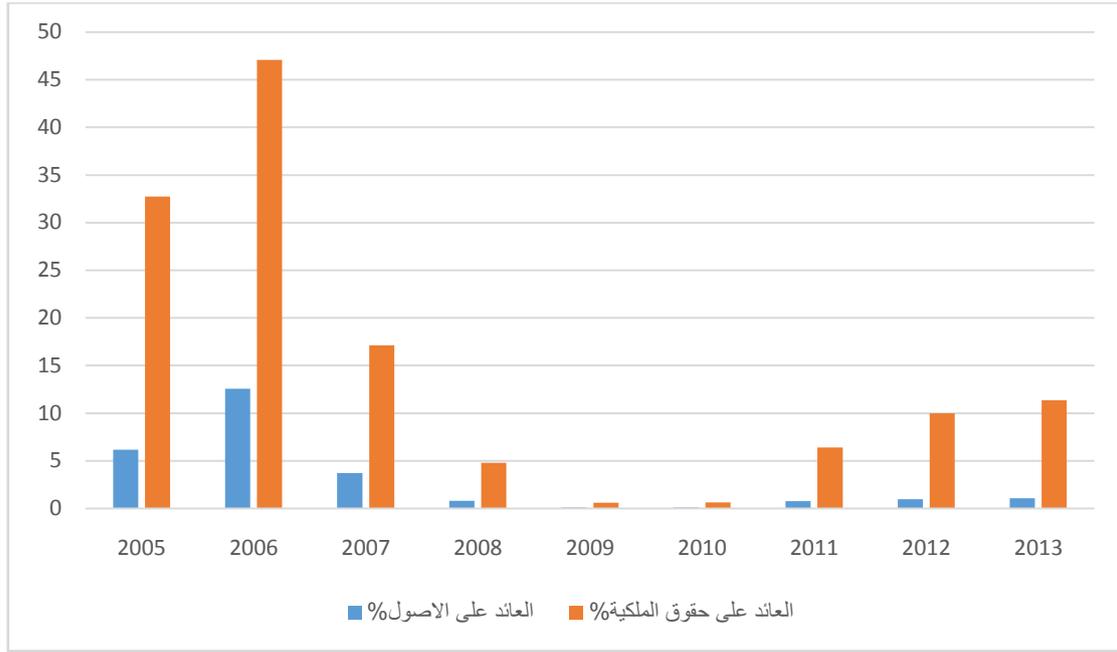
من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الجزيرة من 2005 إلى 2013. من خلال الشكل أعلاه كانت قيم إجمالي الأصول تتزايد خلال الفترة ( 2005 - 2008 ) وبعد الأزمة انخفضت نسبة نموها مقارنة بالسنوات السابقة.

ونفس الشيء بالنسبة لإجمالي الخصوم إلا أن قيم هذا المؤشر إنعدم نموها في الفترة الموائية للأزمة، حيث بقيت قيمتها في 2009 كما كانت في 2008 وقدرت بـ 25282270 ألف ريال.

## 3. مؤشر الربحية:

الشكل 07: تطور مؤشرات الربحية لبنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

<sup>1</sup> عبد الرحمان عبد القادر وآخرون، دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.

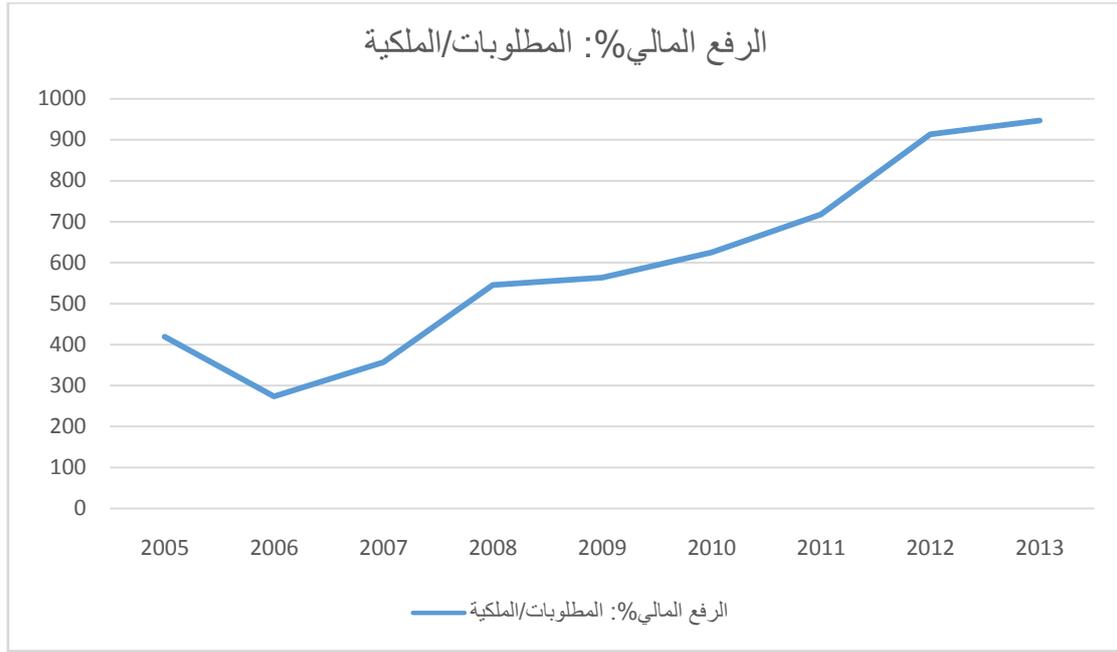


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الجزيرة من 2005 إلى 2013.

يتضح من خلال الشكل 07 أن كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية سجل تزايد بشكل ملحوظ في 2006، ثم انخفاضا انخفاضاً شديداً في السنوات التي تلتها بانخفاض صافي الربح، حيث برز التأثير الحاد لهاتين الأخيرتين في سنتي 2009 و 2010؛ إذ أصبح نموها شبه منعدم، وفي السنوات الثلاث الأخيرة (2011 - 2013) استعادت نشاطها وارتفعت نسبة نموها بشكل مستمر وبوتيرة منخفضة.

#### 4. مؤشر الرفع المالي:

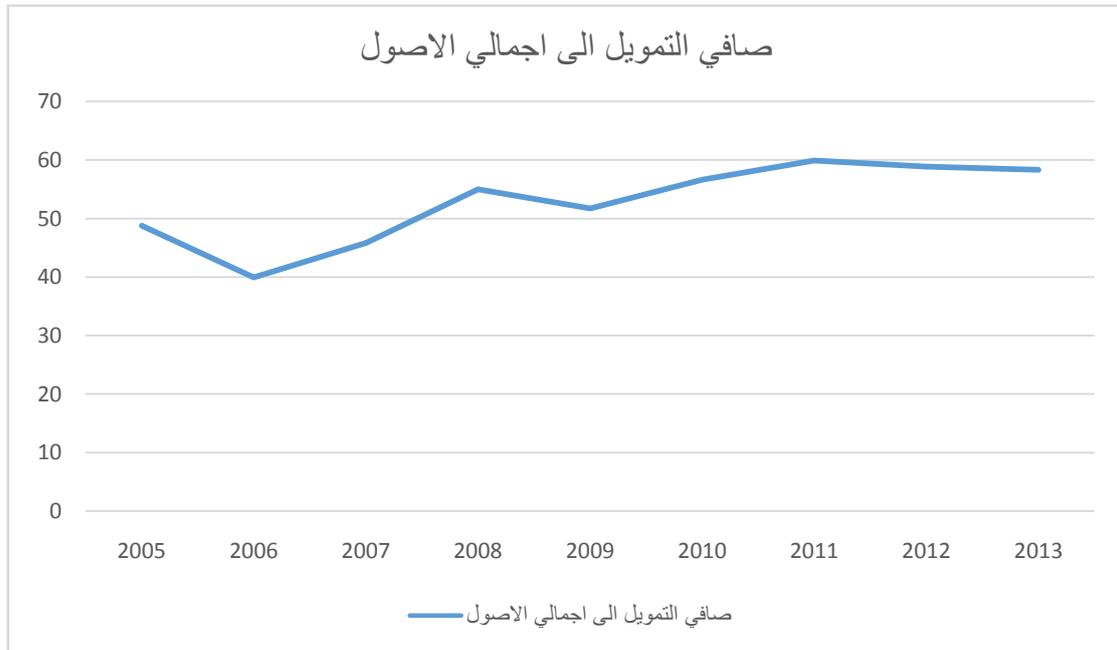
الشكل 08: تطور مؤشر الرفع المالي لبنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.



من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الجزيرة من 2005 إلى 2013. من الشكل 08 نلاحظ نسبة الرفع المالي انخفضت سنة 2006 بشكل كبير، فقدرت ب 273,3225% بعد أن كانت 419,1314157%، لتزيد بعد ذلك تزايداً مستمراً بنمو مرتفع، إلا أنها في سنة 2009 سجلت نمواً منخفضاً، يعود إلى انخفاض قيمة حقوق المساهمين.

5. مؤشر السيولة:

الشكل 09: تطور مؤشر صافي التمويل إلى إجمالي الأصول بنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

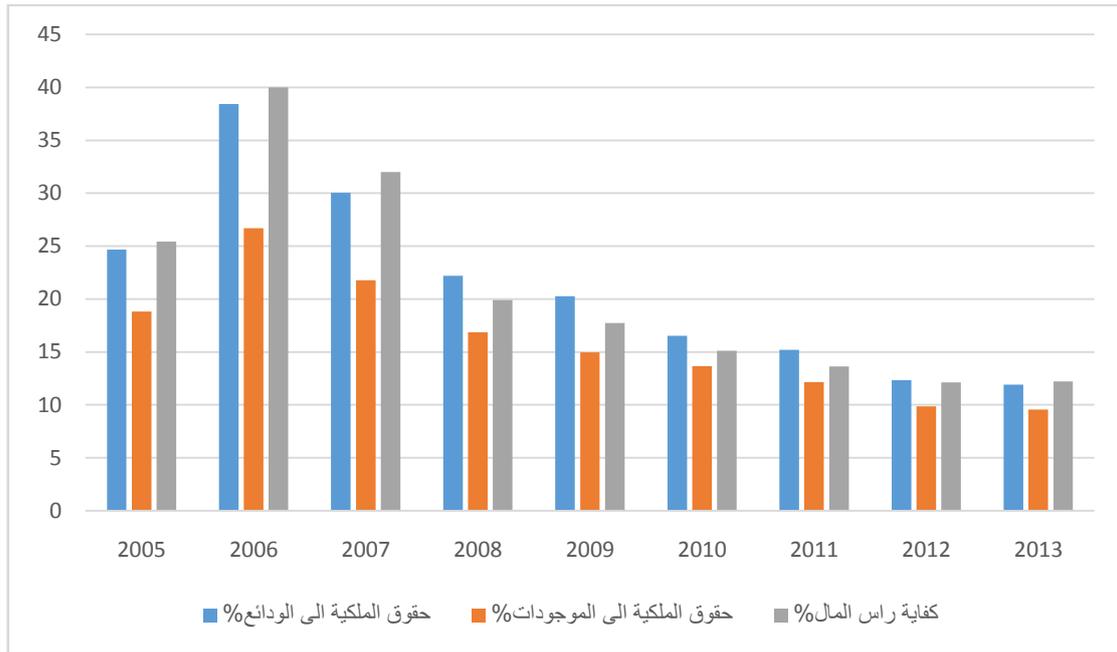


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك الجزيرة من 2005 إلى 2013.

يظهر لنا من الشكل 09 أن نمو صافي التمويل انخفض سنة 2006 ليسجل قيمة 48,74122836، ثم شهد بعد ذلك ارتفاعاً سنّي 2007 و2008، وهذا راجع بسبب الارتفاع الذي مس القروض، حيث انخفض من جديد سنة 2009، ليعاود حركيته إبتداءاً من سنة 2010 وما بعدها نتيجة نجاح بعض التدخلات في مواجهة الأزمة.

#### 6. مؤشر ملاءة رأس المال:

الشكل 10: تطور مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 – 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.



من إعداد الطالبتين بناءً على تجميع تقارير بنك الجزيرة من 2005 إلى 2013.

نلاحظ أن مكونات هذا المؤشر كانت تتغير بنفس الإتجاه، حيث بدأ الإنخفاض في نموها منذ ظهور ملامح الأزمة المالية، مما يؤكد على أن بنك الجزيرة لم يتمكن من معالجة آثار الأزمة المالية بشكل نهائي خلال الفترة (2009-2013).

#### ثالثاً: بنك البلاد:

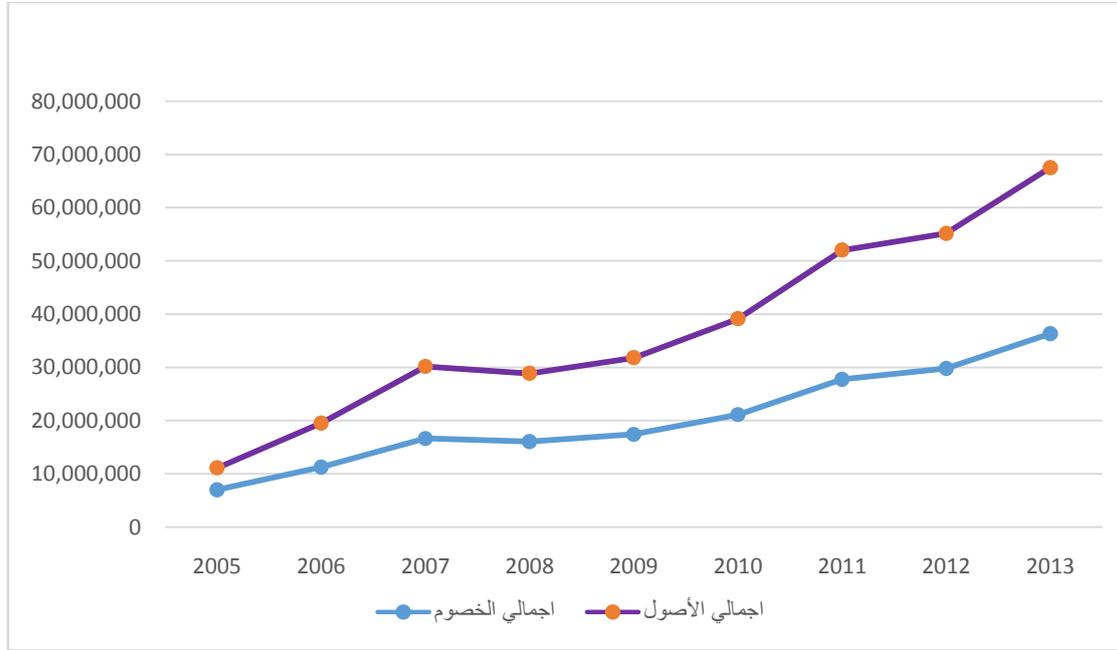
##### 1. لمحة تعريفية:

تأسس بنك البلاد كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص لتأسيسه بموجب المرسوم الملكي رقم 48/م بتاريخ 04 نوفمبر 2004، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ( 258 ) بتاريخ 01 نوفمبر 2004 يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010208295 بتاريخ 19 أبريل 2005، ويقوم البنك بتقديم الخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية من خلال 110 فرع بنكي و 179 مركز صرافة وحوالات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> 45 \* 09 23/05/2021 argaampls.s3.amazonaws.com

## 2. الأصول والخصوم:

الشكل 11: تطور أصول وخصوم بنك البلاد السعودي خلال فترة ( 2005 – 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

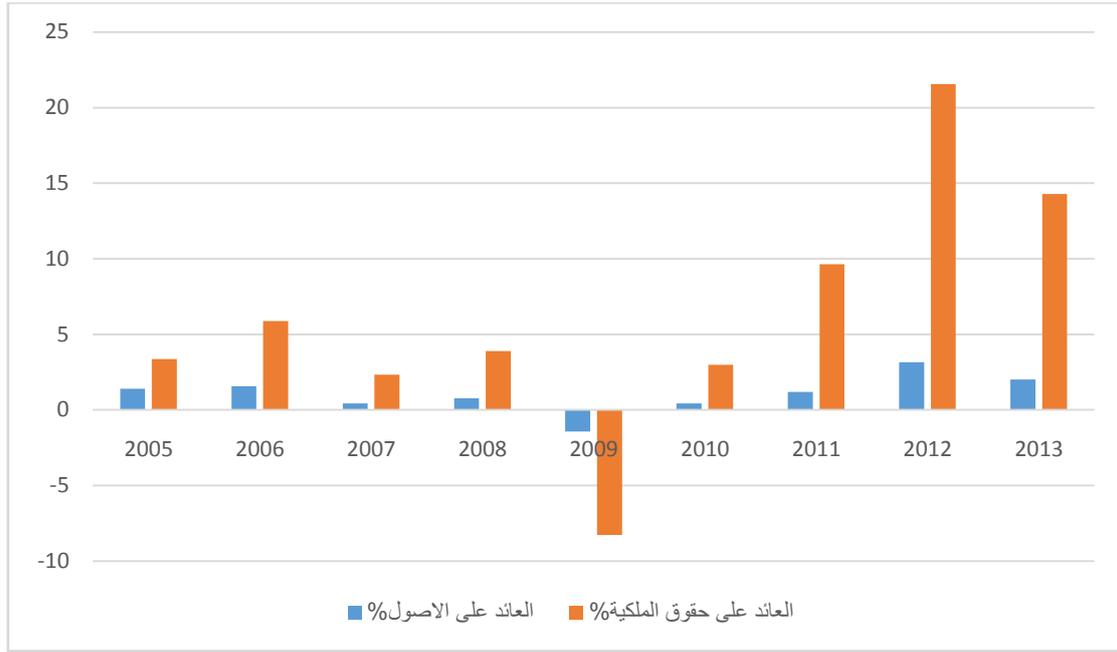


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك البلاد من 2005 إلى 2013.

من خلال الشكل 11 أعلاه يتضح لنا بأن إجمالي الأصول والخصوم كان في زيادة مستمرة قبل 2008 وبعدها، إلا أنهما شهدا انخفاضا سنة 2008 نتيجة تأثر البنك بالأزمة، كما نلاحظ أن إجمالي الأصول أكبر من إجمالي الخصوم ومنحنييهما متلازمان، من حيث الزيادة والنقصان، وهذا يدل على أن موجودات البنك تلبي احتياجات عملائه.

## 3. مؤشر الربحية:

الشكل 12: تطور مؤشر الربحية لبنك البلاد السعودي خلال فترة ( 2005 – 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

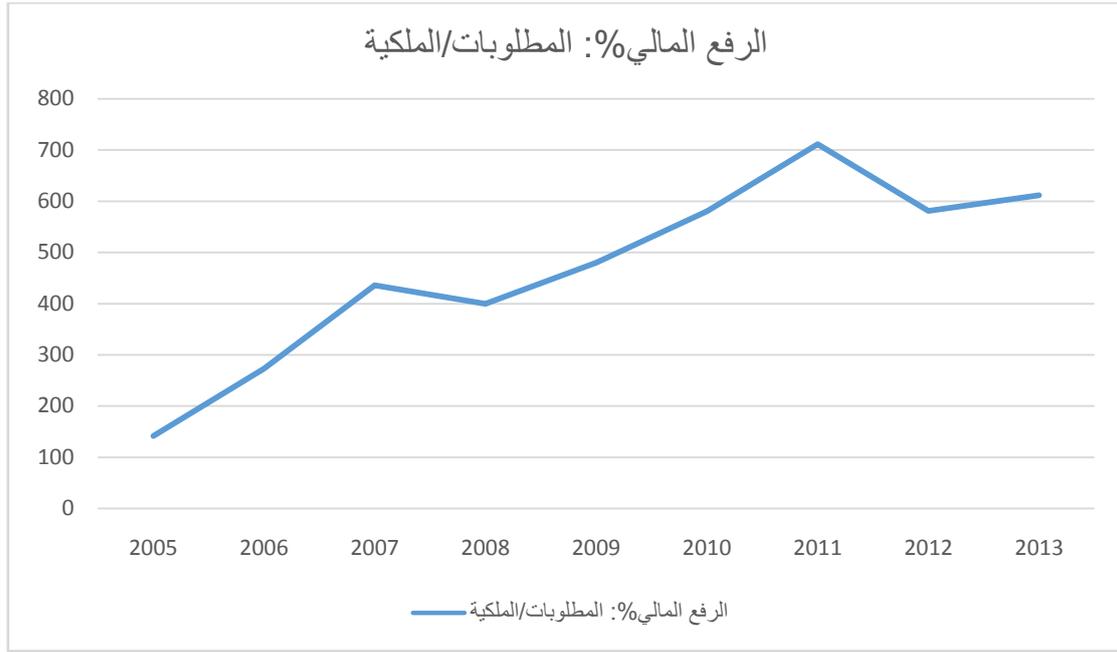


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك البلاد من 2005 إلى 2013.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية تشهد إرتفاعا نسبيا في كل من سنتي 2006 و2008 بينما انخفضت في 2007، وفي 2009 سجلا انخفاضا حادا يقل عن الصفر، ثم ازداد نموها في 2010، ليصل إلى أعلى نسبة له في 2012، حيث قدر العائد على حقوق الملكية بـ 21,55%، في حين بلغ العائد على الأصول نسبة 3,16%، مايفسر أن البنك استطاع مجابهة تأثيرات الأزمة عليه.

#### 4. مؤشر الرفع المالي:

الشكل 13: تطور مؤشر الرفع المالي لبنك البلاد السعودي خلال فترة ( 2005 – 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.

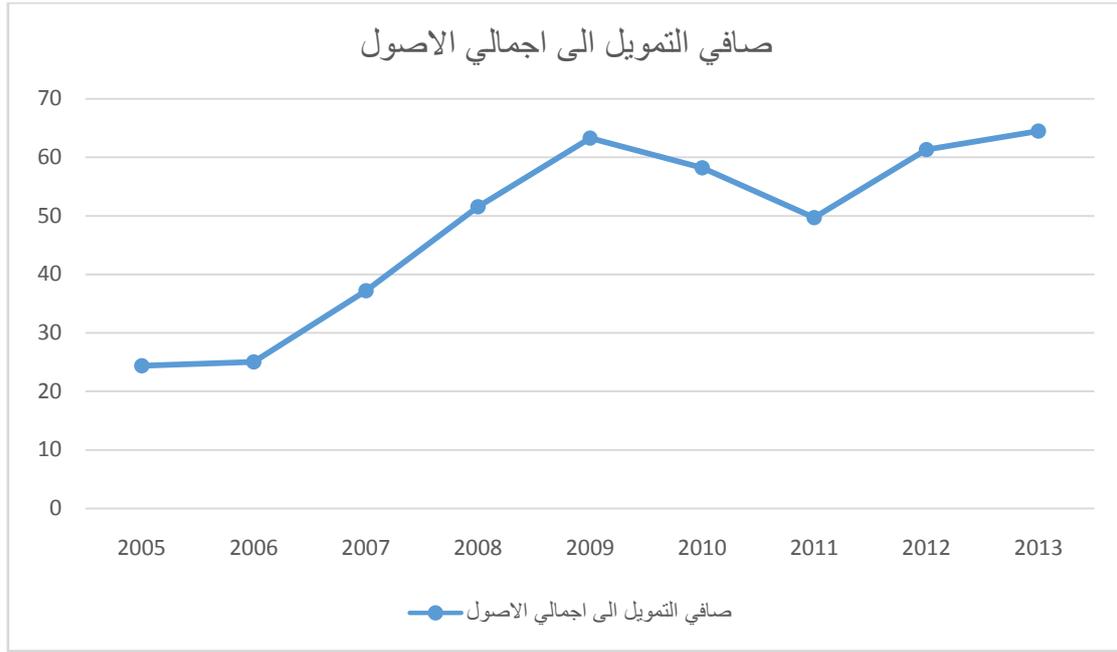


من إعداد الطالبتين بناء على تجميع تقارير بنك البلاد من 2005 إلى 2013.

نجد من خلال الشكل السابق أن نسبة الرفع المالي كانت في تزايد خلال سنتي 2006 و 2007 إذ قدرت أعلى نسبة لهذا المؤشر قبل الأزمة ب 435,92991%، ثم انخفضت سنة 2008 ب 36,3162%، وهذا راجع لعدم قدرة المصرف على الوفاء بجميع التزاماته بانخفاض حقوق المساهمين، وت رتفع بعد ذلك بصفة مستمرة حيث قدرت ذروة النمو لهذا المؤشر في الفترة الموالية للأزمة ب 711,62588% في 2011، ثم انخفضت النسبة في 2012.

##### 5. مؤشر السيولة:

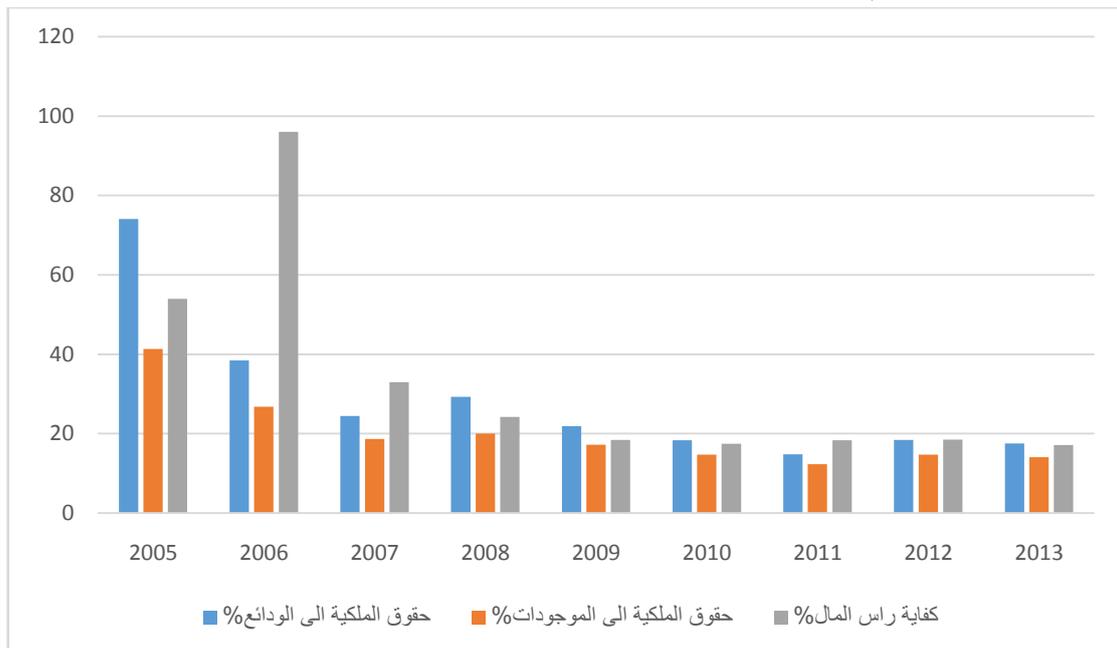
الشكل 14: تطور صافي التمويل إلى إجمالي الأصول لدى بنك البلاد السعودي خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.



من إعداد الطالبتين بناء على جميع تقارير بنك البلاد من 2005 إلى 2013. كانت نسبة الزيادة في صافي التمويل إلى إجمالي الأصول مستمرة من سنة 2005 إلى 2009 حيث بلغت قيمته في هذه السنة 63,258822 ألف ريال سعودي، ويرجع الأمر في ذلك لمقاومة البنك وعدم تأثره بالأزمة في المدى القصير، ثم انخفض نمو هذا المؤشر بعد ذلك سنتي 2010 و 2011، وارتفع في السنوات التي تليها.

#### 6. مؤشر ملاءة رأس المال:

الشكل 15: تطور مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك البلاد السعودي خلال فترة ( 2005 - 2013 ) العملة ألف ريال سعودي.



من إعداد الطالبين بناء على تجميع تقارير بنك البلاد من 2005 إلى 2013. يتضح من الشكل 15 أن حقوق الملكية على الودائع وكذا على الموجودات سجلا انخفاضا مستمرا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013، باستثناء سنتي 2008 و 2012 اللتان شهدتا زيادة في قيم هذين المؤشرين. بينما كفاية رأس المال فكان نموها متذبذبا، إذ شهدت إرتفاعا في كل من سنة 2006، 2011، و2012، على غرار السنوات الأخرى المدروسة التي شهدت انخفاضا في النم و ويعود ذلك لاستمرار تأثير الأزمة المالية.

**خلاصة الفصل:**

توصلنا من خلال تحليلنا للمتغيرات الخاصة بعينة الدراسة أن أداء المصارف السعودية الإسلامية انخفض في الفترة الموالية للأزمة المالية العالمية، بعد أن كانت معظم المؤشرات في نمو متواصل قبل الأزمة، وهذا راجع لتأثر نشاط البنوك بتداعيات الأزمة في الفترة مابعدھا، لكن هذا التأثير لم يدم طويلا، حيث أن هذه البنوك إستعادت نشاطها بعد ذلك، بفضل استراتيجياتها المبنية على أسس النظام الإسلامي وقواعد الشريعة الإسلامية.

خاتمة

تناول هذا الموضوع دور التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، باستعراض الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأزمة المالية العالمية، والتي نتجت عن تنامي أسباب وتداعيات أزمة الرهن العقاري وهشاشة النظام الإقتصادي القائم آنذاك، حيث تطرقنا إلى أسبابها، تداعياتها، وأهم الإجراءات المتخذة في الحد من آثارها ومنع انتشارها، من خلال تنفيذ بعض مبادئ التمويل الإسلامي كالتخلي عن الفوائد في الإقراض، والإقلاع عن بعض المعاملات غير الأخلاقية .

من هنا نؤكد بأن النظام الإسلامي منهج وقائي لحماية المنظومة الإقتصادية من المخاطر التي تهددها، عن طريق تبني صيغ التمويل الإسلامي كبديل عن المعاملات الربوية، كما أنه يمكن التصدي للأزمات المالية والإقتصادية بإعادة هيكلة القواعد والأساليب المنتهجة في النظام الرأسمالي والتي تجعله عرضة للصدمات وتوقعه في الهفوات.

وقد طرحنا التساؤل الرئيسي والمتمثل في: مامدى نجاعة أساليب التمويل الإسلامي في معالجة الأزمات الإقتصادية؟

#### نتائج الدراسة النظرية:

- أن التمويل الإسلامي هو تقديم مال مملوك من مالكة لشخص آخر ليتصرف فيه وفق ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق أرباح مباحة تقسم بينهما حسب ما يتفقان عليه وطبيعة عمل كل منهما.
- تعتبر صيغ التمويل الإسلامي كبديل عن المعاملات المالية الربوية.
- النظام المالي الإسلامي يحمي الحقوق والممتلكات لصغار المساهمين وكبارهم.
- تعتمد البنوك الإسلامية في معاملاتها على المشاركة في الربح والخسارة.
- تعرف الأزمات الإقتصادية على أنها اختلالات فجائية عنيفة تهز كيان الاقتصاد المتوازن، وتستلزم مواجهتها توفر تحليل فني ومهارات عالية.
- المعاملات المالية الفاسدة والأخلاقية كانت من أهم أسباب الأزمة المالية.
- أدت الأزمة المالية إلى إنخفاض الأداء المالي للبنوك.
- الأزمة المالية العالمية ماهي إلا إمتداد لأزمة الرهن العقاري.

#### نتائج الدراسة التطبيقية:

- تم الإعتماد على البنوك السعودية الإسلامية وحصر فترة الدراسة ما بين (2005- 2013).
- التمويل الإسلامي كفيل بحماية الإقتصاد من الأزمات ومواجهتها.
- عدد البنوك السعودية الإسلامية أربعة بنوك واعتمدنا على ثلاثة بنوك، نظرا لإنشاء مصرف الإنماء السعودي حديثا؛ إي مابعد الأزمة المالية العالمية.

- تعبر الربحية، السيولة، الرفع المالي، وملاءة رأس المال عن أداء المصارف الإسلامية ومقياساً لنشاطها.

- استطاعت البنوك السعودية الإسلامية التصدي لآثار الأزمة في المدى القصير.

- يعتبر بنك الراجحي أكبر بنك إسلامي من حيث الموجودات والأصول المالي.

من خلال دراستنا البحثية تأكد صحة الطرح السابق بأن نبذ قواعد النظام المالي التقليدي و تبني المنهج التمويلي الإسلامي يقلل من حدوث الأزمات الإقتصادية، بما فيها الأزمة المالية الأخيرة.

### توصيات وآفاق الدراسة:

- زيادة عدد البنوك الإسلامية مع توظيف مفكرين خبراء في مجال التمويل الإسلامي.

- تطوير منتجات ووسائل الصيرفة الإسلامية.

- نبذ المعاملات المصرفية الربوية واستبدالها بالمعاملات المشروعة.

- جعل البنوك الإسلامية تحت إشراف بنوك مركزية إسلامية

قائمة المصادر

والمراجع

- القرآن الكريم.
  - السنة النبوية.
  - الكتب:
- ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- ابراهيم متولى حسن المغربي، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2010.
- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- حمد بن عبد الرحمان الجنيدل - إيهاب حسن أبو دية، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، دار جرير، الطبعة الأولى، 2009.
- حمدي عبد الحميد عبد القادر، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، دراسة فقهية تطبيقية، دار التعليم الجامعي، دون طبعة، الإسكندرية، 2015.
- رمزي محمود، الأزمات المالية والإقتصادية في ضوء الرأسمالية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2012.
- سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الاسلامية الازمة . - المخرج، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
- فهد خليل زايد، فن إدارة الأزمات الإقتصادية-العولمة وبداية الانهيار، دار يافا العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، دار التعليم الجامعي، د ط، الاسكندرية، 2010.
- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
- محمد محمود المكاوي، الإستثمار في البنوك الاسلامية، دار رؤية، دون طبعة، المعمورة، الاسكندرية، 2011.
- مرتضى محمد عبد اللطيف، أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع تكنولوجيا المعلومات، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
- مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، دون طبعة، الجزائر، 2007.

- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن . عمان، 2012.
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الاسلامية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، اربد - الأردن، 2014.
- نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية نحو إقتصاد إسلامي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- الأطروحات والمذكرات:
- أ - الأطروحات:
- ميلود زنكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الإقتصاد، قسم الإقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر.
- ب - المذكرات:
- روجي وجدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
- شعيب فيلالي، أهمية التمويل الإسلامي في معالجة إختلالات السوق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والإقتصاد، قسم الإقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011-2012.
- محمد بن باحمد بابا وموسى، تمويل البنوك الإسلامية لشراء السلع الإستهلاكية "بنك البركة الجزائري نموذجاً"، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والإقتصاد، قسم الإقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2012-2013.
- المجلات والدوريات:
- بطاهر بختة، بوطلاعة محمد، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية لعدة فروع لبنك البركة، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 2، 2018.
- عواطف قاعد العتيبي / لينا سليمان الخليوي، المنهج الإسلامي في إدارة الأزمات، المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشريعة، العدد 04، يوليو 2018.

- موسى رحمانى - بن ابراهيم الغالى، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمات المالية الحديثة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
- أردوان مصطفى إسماعيل، الأزمة الإقتصادية المعاصرة من منظور الإقتصاد الإسلام (الوقاية والعلاج)، مؤتمر الأزمة الإقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010.
- حوحو فطوم وآخرون، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية بإستخدام مؤشرات الأداء المالي - دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج خلال الفترة ( 2010 - 2015)، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 01، 2017.
- عبد الرحمان عبد القادر وآخرون، دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.
- الملتقيات:
- طيوان حمزة، مداخلة بعنوان أهمية تبني التمويل الإسلامي كإستراتيجية حديثة لتشجيع التنمية الإقتصادية، دراسة حالة السودان 2002 - 2016، ورقة علمية منشورة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول بعنوان تحديات تمويل الإستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة، رؤية إسلامية (الجزء الثاني)، جامعة تبسة، 2019.
- التقارير:
- مراجع الأنترنت:
- argaamplns.s3.amazonaws.com 23/05/2021 09 \*45 -
- WWW.BANKALJAZIRA.COM -
- [www.bayut.sa](http://www.bayut.sa) -

# الملاحق

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشرات / السنوات
279870685	267382562	220,731,085	184,840,910	170,729,729	163373224	124,886,482	105,208,744	95,037,981	اجمالي الاصول(الموجودات)
241372970	230913825	187,242,355	154,523,121	141,988,845	137898002	101,280,370	85,029,268	81,568,687	اجمالي الخصوم المطلوبات
38497715	36,468,737	33,488,730	30,317,789	28,740,884	27,031,799	23,606,112	20,179,476	13,469,294	حقوق المساهمين
231589113	221394638	177,732,952	143,064,037	122,861,840	116611043	89,725,167	73,100,587	70,112,192	الودائع
7437987	7,884,706	7,378,268	6,770,829	6,767,228	6,524,607	6,449,657	7,301,891	5,633,327	صافي الربح
186813225	171941478	140,395,619	120,064,667	112,147,659	144003524	104,875,445	89,563,188	80,134,684	قروض وسلف
265765	29488482	334265018	3663057599	3963708043	3993682	516441563	694038416	5927448101	العائد على الاصول%
193206	21620453	220320926	2233285877	2354565016	2413678	273219792	361847404	4182347642	العائد على حقوق الملكية%
667498	64305419	636048244	6495567837	6568724712	881439	839766189	851290345	8431858838	صافي التمويل الى اجمالي الاصول
806658	77662892	789924532	8392372361	9127948841	1234905	116885205	122520477	1142949346	نسبة القروض الى الودائع%
166233	16472277	188421616	2119176114	2339284842	2318117	263093542	276050807	1921105819	حقوق الملكية الى الودائع%
137555	13639161	151717326	1640209897	168341414	1654604	189020554	191804172	1417253803	حقوق الملكية الى الموجودات%
196	1983	2003	2063	193	2139	244	265	195	كفاية راس المال%
62698	63318295	559120501	5096780672	4940308899	5101325	429042995	421365094	6055899218	الرفع المالي%: المطلوبات/الملكية
862445	86360839	848282674	8359790103	831658586	8440673	810979446	808195828	8582746197	اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات مؤشر هيكل راس المال
827486	82800702	805201279	7739847039	7196276871	7137708	718453796	694814748	73772813	الودائع الى اجمالي الموجودات مؤشرات السيولة

الملحق رقم (1) : بنك الراجحي السعودي

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشرات / السنوات
59,976,408	50,781,402	38,898,250	33,018,221	29,976,604	27,519,705	21,563,988	15,712,874	14,178,783	اجمالي الاصول(الموجودات)
54,247,863	45,769,549	33,961,387	28,212,539	25,282,270	25,282,270	16,774,899	11,462,722	11,191,098	اجمالي الخصوم المطلوبات
5,728,545	5,011,853	4,732,537	4,515,518	4,485,867	4,636,802	4,697,597	4,193,845	2,670,069	حقوق المساهمين
48,082,525	40,675,290	31,158,531	27,344,918	22,142,476	20,900,368	15,637,000	10,917,000	10,816,000	الودائع
650,636	500,480	302,853	28,912	27,524	222,339	805,203	1,973,951	874,298	صافي الربح
34,994,759	29,896,782	23,307,451	18,704,442	15,504,094	15,133,153	9,879,236	6,271,120	6,910,913	قروض وسلف
108481988	0985557665	0778577	008756377	009181827	08079265	37340171	125626349	6166241489	العائد على الاصول%
113577881	9985927361	6399379	064028092	061357147	47950937	17140742	470678101	3274439724	العائد على حقوق الملكية%
583475406	5887348679	5991902	566488485	517206485	54990244	45813585	399107127	4874122836	صافي التمويل الى اجمالي الاصول
727806183	735010912	7480279	684018946	700196943	72406156	63178589	5744362	6389527552	نسبة القروض الى الودائع%
119139854	123216159	1518858	16513189	202591029	22185265	30041549	384157278	2468628883	حقوق الملكية الى الودائع%
955133058	9869465597	1216645	136758367	149645604	16849025	21784454	266905023	1883143991	حقوق الملكية الى الموجودات%

1223	1212	1363	1511	1773	1991	32	40	2544	كفاية راس المال %
946974546	9132260862	7176148	624790755	563598297	54525231	35709532	2733225	4191314157	الرفع المالي %: المطلوبات/الملكية
904486694	901305344	8730826	854453636	843400073	91869698	77791265	729511482	7892848067	اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات مؤشر هيكل راس المال
801690641	8009879286	8010266	8281766	738658589	75946919	72514416	694780598	7628299269	الودائع الى اجمالي الموجودات مؤشرات السيولة

الملحق رقم 2 (بنك الجزيرة السعودي)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشرات / السنوات
36,323,308	29,777,501	27,727,169	21,116,686	17,411,192	16,051,789	16,635,838	11,281,364	7,005,424	اجمالي الاصول(الموجودات)
31,222,419	25,406,685	24,310,919	18,013,725	14,409,010	12,838,949	13,531,731	8,257,019	4,106,101	اجمالي الخصوم المطلوبات
5,100,889	4,370,816	3,416,250	3,102,961	3,002,182	3,212,840	3,104,107	3,024,345	2,899,323	حقوق المساهمين
29,107,718	23,741,624	23,037,934	16,932,415	13,720,627	10,971,045	12,689,285	7,858,059	3,915,450	الودائع
729,168	941,804	329,625	92,320	-248,389	125,069	72,459	178,119	98,092	صافي الربح
23,415,423	18,255,676	13,779,746	12,289,826	11,014,115	8,274,804	6,189,975	2,827,493	1,708,226	قروض وسلف
201	316	119	044	-143	077	043	157	14	العائد على الاصول%
1429	2155	965	298	-827	389	233	588	338	العائد على حقوق الملكية%
64463906	61306944	49697631	58199596	63258822	51550665	37208676	250633966	243843342	صافي التمويل الى اجمالي الاصول
8044	7689	5981	7258	8027	7542	4878	3598	4362	نسبة القروض الى الودائع%
1752	184	1482	1832	2188	2928	2446	3848	7404	حقوق الملكية الى الودائع%
1404	1468	1232	1469	1724	2001	1865	268	4138	حقوق الملكية الى الموجودات%
1714	185	1831	1743	1841	2419	33	96	54	كفاية راس المال%
6120976	58128013	71162588	5805334	47995125	39961371	43592991	273018422	141622751	الرفع المالي%: المطلوبات/الملكية
85956981	8532175	87679052	85305644	82757171	79984536	81340844	731916726	586131689	اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات مؤشر هيكل راس المال
80135097	79730075	83087942	80185002	7880349	68347802	76276801	696552208	558916919	الودائع الى اجمالي الموجودات مؤشرات السيولة

الملحق رقم 3(بنك البلاد )

# قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	تطور أصول وخصوم بنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 02	تطور مؤشر الربحية لبنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 03	تطور الرفع المالي لبنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 04	تطور بنك صافي التمويل إلى إجمالي الأصول لدى الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 05	تطور مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك الراجحي خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 06	تطور أصول وخصوم بنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 07	تطور مؤشر الربحية لبنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 08	تطور الرفع المالي لبنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 09	تطور بنك صافي التمويل إلى إجمالي الأصول لدى الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 10	تطور مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك الجزيرة خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 11	تطور مؤشر الربحية لبنك البلاد خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 12	تطور مؤشر الربحية لبنك البلاد خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 13	تطور الرفع المالي لبنك البلاد خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 14	تطور بنك صافي التمويل إلى إجمالي الأصول لدى البلاد خلال فترة ( 2005 - 2013 )	
الشكل 15	تطور مؤشرات ملاءة رأس المال لبنك البلاد خلال فترة ( 2005 - 2013 )	